معالم إعراب الجمل عند الفرّاء ت(207هـ)
الجمل ذوات المحل أنموذجا

عبدالحليم عبدالله*

الملخص

يقوم هذا البحث على تأصيل إعراب الجمل ذوات المحل الإعرابي لدى الفراء ت: 207هـ ، نظرًا إلى أنه أول النحاة تصريحا بمصطلح الجملة وبمحليتها، وقد وقف البحث على المصطلحات التي استخدمها الفراء في الدلالة على الجملة، ثم وقف على الجمل ذوات المحل الإعرابي، وكانت: **الجملة الخبرية وجملة المفعول به والجملة المضاف إليها وجملة الحال وجملة جواب الشرط الجازم المقترنة بالفاء أو إذا الفجائية والجملة التابعة:** الوصفية والمعطوفة والبدل.

مفاتيح البحث: الفراء – إعراب الجمل – الجمل ذوات المحل – مصطلحات الجملة.

In Al-Ferrâ (v.207) Factors of Sentence Irabu - For example, In The Neighborhood of Irab Sentences

Abstract

This research deals with roots of declensions of sentence and especially the sentences with a place at AlFarra Works (207 AH) because he is the first grammarian declaring the term. The search deals with terms used by AlFarra to

* Yrd. Doç. Dr., Artuklu Üniversitesi İlahiyat Bilimleri Fakültesi

indicate to the sentence and then deals with sentences with a place such as predicative sentence, direct patient, annexation, statutory sentence, succession, attracted sentence, descriptive sentence and substitute sentence.

Keywords*:* declensions of sentence, sentences with a place, sentence terms, Al-Farra.

مدخل

تُعدّ دراسة الجملة ركنًا أساسيًا في دراسة اللغة، ومع ذلك فإنَّ متقدمي النُّحاة لم يُفردوا لها مُصنفًا أو بابًا في مُصنَّف من مُصنَّفاتهم حتى وقتٍ متأخّرٍ،[1] عندما خصّص بعض علماء النحو للجملة عنوانا خاصّا كالمراديّ 749هـ في رسالة في جمل الإعراب، وابن هشام 761هـ الذي قسم لهذا الموضوع البابَ الثانَي من كتابه (مغني اللبيب)،[2] وشهاب الدين الأصبحي العنابي 776هـ صاحب كتاب الحلل في الكلام على الجمل. [3]

(1) هذا الحُكم لا يعني بأن إعراب الجمل من اختراع متأخّري النّحاة في القرن الثّامن الهجري، بل على العكس من ذلك، فإنّ الإرهاصات والمعالم الأولى كانت في كتاب سيبويه، لكن الاتجاه إلى إفراد الجملة بالتصنيف كان في وقت متأخر، هو القرن الثامن الهجري، والزمن الممتد بين سيبويه 180هـ الذي وردت عنده المعالم الأولى لإعراب الجمل، والمرادي 749هـ ابن هشام761هـ والعنابي 776هـ الذين خصصوا مصنفاتهم المذكورة في نحو الجمل هو خطّ تطور تفكير النحاة في الجملة أقساما وإعرابا ومصطلحا.. وهذا ما صَرَّح به المرادي في نهاية رسالة في جمل الإعراب حيث قال: ((وقد تم الكلام على الجمل التي لا محل لها من الإعراب على سبيل الاختصار دون الإكثار، والكلام على هذه الجمل المذكورة مبسوط في موضعه من كتب العربية)). رسالة في إعراب الجمل، الحسن بن قاسم المراديّ، تح: سهير محمد خليفة، ط1: 1987م. ص132، وانظر: معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، محمد عبدو فلفل، ط1: دار العصماء، دمشق 2009م، ص69

(2) يؤكد هذا الكلام الدكتور فخر الدين قباوة في حديثه عن إعراب الجمل عند متقدّمي النحاة؛ إذ قال: " لقد تعرّض بعض القدماء والمحدثين إلى جوانب من إعراب الجمل وأشباه الجمل، ولم يُخلص له واحدٌ منهم كتابا مفصّلا، يشفي الغليل، ويوضّح السبيل، وكان ابن هشام رائدا لامعا، في هذه الحركة، حين خصّ الموضوع بعناية فائقةٍ، في كتابه مغني اللبيب، فجمع مادة ضخمة، فتحت بابا لم يكنْ له مثيل.." إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، ط5: دار القلم العربي، حلب 1989م. ص5

(3) يمكن أن نلحظ بعض العنوانات التي تُوهم بأنها في إعراب الجمل، ككتاب (الجمل) المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، بيدَ أن هذا الكتاب في نحو المفردات لا نحو الجمل، وربما كانت تسميته بـ الجمل للدلالة على معنى (المجمل) في النحو، لا على أنه كتاب في نحو الجملة.

أمّا المُحْدَثون من اللغويينَ العربِ فقد صنّفوا كثيرا في الجملة العربية، غير أنَّ مُصنَّفاتِهم في الجملةِ العربيةِ على كثرتها توزّعتْ في مَنْحَيينِ: أحدُهما تعليميٌّ يحرص على ما يخدم إعراب الجمل التي لها محلٌّ والجمل التي لا محلَّ لها، وهذا ما نجده مثلا في كتاب (إعراب الجمل وأشباه الجمل) للدكتور فخر الدين قباوة، وفي كتاب (الجملة النحوية) للدكتور فتحي الدجني، و(الجامع لإعراب جمل القرآن) للدكتور أيمن عبدالرزاق الشوا، والآخرُ تكميليٌّ نقديٌّ، ويتمثل المنحى الثاني لدراسات المحدثين للجملة بإعادة النظر في تقسيم الجملة ومفهومها، وهو دراسة تكميلّية نقدّية تقويمّية لجهود النحاة في هذا الباب، وذلك في ضوء الدرس اللغوي الحديث، وهذا ما نجده مثلا في كتابي الدكتور محمد حماسة عبداللطيف (بناء الجملة العربية) و(العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث)، كما نجده لدى الدكتور مهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه) وغير ذلك من الدراسات المعنية في الجملة.

والدراسات العربية الحديثة في الجملة على كثرتها لم تفطنْ إلى دراسة معالم إعراب الجمل عند متقدّمي النحاة، وغير أنّ القول على إطلاقه يجافي الحقيقة والواقع، فقد بدأتِ اللبنةُ الأولى بكتاب ((معالم التفكير في الجملة عند سيبويه ت180هـ)) للأستاذ الدكتور محمد فلفل،[4] وقد جعلته الأساس الذي أبني عليه اللبنة الثانية، واكتفيت بذكر خلاصة ما توصّل إليه الأستاذ الدكتور محمد فلفل والإحالة عليه تجنّبا للإطالة، وتحاشيا للتكرار.

وبذلك أصبحت دراسة الجملة لدى الفرّاء ت207هـ خطوة ملحة لتتبع المسار التاريخي لتطور الفكر النحوي في الجملة، وقد جعلت معالم تفكير الفراء في الجملة في ثلاثة بحوث، خصصت البحث الأول لتلّمس مصطلحات الفراء في الجمل عامة وخاصة –وهو قيد التحكيم – والبحث الثاني: وهو الذي بين أيدينا لنتلّمس فيه معالم إعراب الجمل ذوات المحل عند الفراء، والبحث الثالث لتلمُّسِ معالم إعراب الجمل التي لا محل لها من الإعراب عند الفراء أيضا.

1. المحليّة والموضع

رسّختْ أصول لنظرية العامل في النحو العربي فكرة الموضع، ومرادفاتها كالموقع والمحل، بناءً على أنَّ "الجمل تعرب بحسب المواقع التي تحتلها، فكلّ جملة احتلت موقعًا

(4) انظر: معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، ص84

لمفرد، كان لها إعراب ذلك المفرد، وكلّ جملة احتلت موقعًا لا تحتله إلا الجمل، فليس لها محل من الإعراب"[5]

والممارسات الإجرائية لإعراب الجمل لدى متقدّمي النحاة تُبيّن وقوع الجملة في موضع يطلبه عامل؛ فأقرّوا بموضعها أو محليتها، لوقوعها موقع الاسم المفرد، فـ"الموضع هو موقع تقديري واعتباري، أي مجرد، تقتضيه بنية الجملة في مستوى التراكيب، وقد يكون خاليا، فلا يظهر له أثر في اللفظ المسموع، فهو وضع معين يجب أن يكون عليه كل واحد من مكونات الجملة لفظا أو تقديرا، فقد تخلو الجملة من بعض أجزائها إلا أن مواضعها موجودة متصورة مرسومة في مثال الجملة، أي نمطها وقياسها"[6]

ومن الممارسات الإجرائية المبكّرة التي أقرّ فيها النحاة بموضع الجملة حديثُ سيبويه الذي ذكر فيه أن الفعل –أو ما نُسمّيه الجملة الفعلية – وقع في موقع الصّفة. قال: "وإذا كان الفعلُ في موضعِ الصّفة فهو كذلك، وذلك قولك: أزيدٌ أنت رجلٌ تضربه؟ وأكلَّ يومٍ ثوبٌ تَلْبسه؟ فإذا كان وصفًا فأحسنُه أَنْ يكون فيه الهاءُ ... ولكنّ الفعل في موضع الوصف كما كان في موضع الخبر"[7] ويُفهم من كلام سيبويه أن الجملة الفعلية قد تقع موقع الصّفة، وإذا كان كذلك فالأحسن أن يكون في هذه الجملة ضميرٌ عائدٌ إلى الموصوف، غير أنَّ سيبويه عبَّر عن هذه الجملة الفعلية بـ الفعل، والدليل على أنه أراد بالفعل التركيب الجملي الفعلي، أنه ضم إلى الفعل الضّمير، غير أن الذي يعنينا هنا أن سيبويه نصّ على أن الفعل – كما قال – وقع في موضع الصّفة.

ومصطلح (الموضع) من المصطلحات التي استخدمها الفرّاء للدلالة على مصطلح (المحل)، ويبدو أنّ هذا المصطلح اُستُخدِم لدى جمهور النحاة المتقدّمين قبل شيوع مصطلح المحلّ، ومن ذلك قول الفرّاء: "وقوله: (أَولَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنا) [8] (كَمْ) في موضع رفع بـ

(5) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: محمد الإنطاكي، ط4: دار الشّرق، بيروت. 3: 325

(6) بحث (أقائم أخواك) وطريقة تفسيره عند سيبويه والرضي بالاعتماد على مفهومي الموضع والمثال، عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة المجمع اللغة العربية في القاهرة، الجزء82، ص221

(7) الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح: عبدالسلام هارون، ط1: دار الجيل، بيروت، 1: 128 – 129

(8) سورة السجدة الآية 26وتمامها (أَولَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَساكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذلِكَ لَآياتٍ أَفَلا يَسْمَعُونَ)

(يهْدِ) كأنكَ قلت: أولم تهدهم القرون الهالكة. وفي قراءة عبدالله في سورة طه (أَولَمْ يَهدِ لهم مَنْ أهلكنا) [9] وقد يكون (كَم) في موضع نصب بـ أَهلكنا وفيه تأويل الرفع فيكون بمنزلة قولك: سواءٌ عَلي أزيدًا ضربت أم عمرًا، فترفع (سواء) بالتأويل. وتقول: قد تبيّن لي أقام زيد أم عمرو، فتكون الجملة مرفوعة في المعنى [10]؛ كأنك قلت: تبيَّن لي ذاك"[11] فالجملة (أقام زيدٌ أم عمرٌو) فهي مرفوعة في المعنى؛ لأنها وقعت موقع الفاعل، وهذا النص يبيّن لنا أن الفرّاء قال بالإعراب المحلي للجملة، مثلما كانت لـ(كم) محلّ وموضع في الإعراب.

ومفهوم (الموضع) أو المحلّ –كما سُمِي لاحقًا– الذي نضج مُبكّرًا في الفكر النحوي قاد النحاة للتفكير في إعراب الجمل ذوات المحل، وفيما يلي استعراض لجهود الفراء في إعراب الجمل ذوات المحل الإعرابي، بعد استعراض المصطلحات التي عبّر فيها عن مفهومي الجملة والموضع.

2. المصطلحات التي استخدمها الفراء في الدلالة على الجملة

2.1. مصطلح الجملة

استخدم الفرّاء مصطلح الجملة استخداما صريحًا، وكان بذلك أول مَنْ استخدم مصطلَح الجملة بمعناه الاصلاحي للدلالة عليها [12]، والدليل على ذلك قوله: " وكذلك قوله: (سَواءٌ عَلَيْكُم أَدَعَوتُموهُم أَم أَنتُم صَامِتُون) [13] فيه شيء رفع (سواءٌ عليكم)، لا يظهر مع

(9) سورة طه الآية 128وهي في رواية حفص (أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِأُولِي النُّهَى)

(10) إذا كان النص السابق للفراء يقبل التأويل بأحد تأويلين، فهذا النص واضح لا يقبل التأويل، لأنه ينص صراحة على أن محل الجملة رفع لأن محلها فاعل، والتمثيل يبين ذلك. قال: (وتقول: قد تبيّن لي أقام زيد أم عمرو، فتكون الجملة مرفوعة في المعنى، كأنك قلت: تبيَّن لي ذاك) فـ (ذاك) التي وقعت الجملة موقعها هي فاعل، والجملة كذلك، وهذا على رأي من قال بوقوع الجملة فاعلا، لأن جملتي المبتدأ والفاعل موضع خلاف بين النحاة.

(11) معاني القرآن، الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد، ط3: بيروت عالم الكتب1983م 2: 333

(12) يذهب بعض الباحثين إلى أن المبرد(ت 285هـ) أول من استخدم مصطلح الجملة. انظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، محمود أحمد نحلة، ط1: بيروت 1988م، ص19 والذي ثبت أن الفراء(ت 207هـ) سبقه في ذلك. انظر: معاني القرآن للفراء 1: 13 و16 و2: 195 و333 و388

(13) تمام الآية (وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَتَّبِعُوكُمْ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ) الأعراف 193

الاستفهام. ولو قلت: سواء عليكم صمتكُم ودعاؤكم، تبيّن الرّفع الذي في الجملة".[14] فقد احتوى النص السابق على جملتين متعاطفتين، هما جملة (دعوتموهم) وجملة (أنتم صامتون) اللتان وقعتا في محل رفع، ولذلك أوّلهما الفرّاء باسمين مرفوعين، فقال: سواءٌ صمتُكم ودعاؤكم.

واستخدم الفرّاء مصطلح الجملة، كما سبقت الإشارة، وتحدّث عن الجملتين الاسمية والفعلية دون تسميتهما. قال وقوله: (أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ)[15] يبيّن لهم إذا نظروا (كَمْ أَهْلَكْنا) و(كم) في موضع نصب لا يكون غيره. ومثله في الكلام: أو لم يبيّن لك من يعمل خيرا يُجْزَ بِه، فجملة الكلام فيها معنى رفع. ومثله أن تقول: قد تبيّن لي أقام عبدالله أم زيد؟، في الاستفهام معنى رفع. وكذلك قوله: (سَواءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُموهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صامِتُونَ)[16] فيه شيء رفع (سَواءٌ عليكم)، لا يظهر مع الاستفهام، ولو قلت: سواء عليكم صمتكم ودعاؤكم تبيّن الرّفع[17] الذي في الجملة."[18] فالجملة التي قصدها الفرّاء وتبين له فيها الرفع هي الجملة الاصطلاحية التي اتفق عليها النحاة فيما بعد لا الجملة اللغوية التي تعني جماعة الشيء.

2.2. مصطلح الكلام

حذا الفرّاءُ حذو سيبويه في تسميته الجملة كلاما،[19] ودلّ بهذه الكلمة دلالة واضحة على الجملة اصطلاحا. ومن ذلك قوله: "ومثله (والله غفورٌ رحيمٌ)[20] فإذا أدخلت

---

(14) معاني القرآن للفرّاء 2: 195

(15) الآية (أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَساكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذلِكَ لَآياتٍ لِأُولِي النُّهى) طه الآية 128

(16) الأعراف الآية 193

(17) لنا أن نفهم مصطلح (الرفع) الذي ذكره الفراء في هذا الموضع بأحد فهمين: إما أن يكون الرفع للمفرد (سواءٌ) لأنه خبر مقدم أو مبتدأ والمقصود بالجملة المبتدأ والخبر، وإما أن يكون الرفع هو محل الجملة الفعلية (أدعوتموهم) لأنها مبتدأ خبره مقدم هو (سواء) على قول من قال بوقوع الجملة مبتدأ، ويكون المقصود بالجملة الجملة الفعلية التي وقعت مبتدأ.

(18) معاني القرآن للفراء 2: 195

(19) هناك اتفاق بين من درس الجملة عند سيبويه على أن مصطلح الكلام لديه قد دل عليها، إلى جانب دلالته على مفاهيم أخرى، وصلت عند الأستاذ الدكتور محمد فلفل إلى سبعة مفاهيم، هي: الجملة، والكلمات المفردة، والعبارة اللغوية، واللغة، وأداء الناس للغة، والعادة اللغوية، والنثر. انظر: معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، ص32–41 وبناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف ، ط1 القاهرة 1996م ،

عليه (كان) ارتفع بها، والخبر منتظر يتم به الكلام، فنصبته لخلوته"[21] فالمقصود بالكلام الذي يتم بالخبر المرفوع (الله غفور رحيم)، كما لو أدخلت عليه (كان) فلا يكتمل الكلام ويتّم إلا بالخبر المنصوب.

وربما استخدم (الكلام) بمعناه الاصطلاحي المتأخّر، الذي يعني الإسناد والاستقلال الدلالي، وبذلك يدلّ على الجملة والفائدة التامة. ومن ذلك : "وقوله: (صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لاَ يَرْجِعُونَ) [22] رُفعن، وأسماؤهن في أوّل الكلام منصوبة؛ لأن الكلام تّم[23]، وانقضت به آية، ثّم استؤنفت (صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ) في آية أخرى، فكان أقوى للاستئناف." [24] فالجملة في الآية السابقة تمَّت، فُرِفعتِ الأسماء في الجملة الجديدة على استئنافها.

2.3. مصطلح الفعل

استخدم الفرّاء مصطلح الفعل في الدلالة على مصطلح الجملة الفعلية، لكنَّ إشارة الفرّاء إلى الجملتين الفعلية والاسمية لم تكن واضحة، كما كانت عند سلفه سيبويه الذي ذكر أنّ المسند والمسند إليه إّما مبتدأٌ ومبنّي على المبتدأ، وإمَّا فعلٌ وفاعل، وهما ما لا يُغني واحدٌ منهما عن الآخر، بل عبَّر الفرّاء بالفعل عن الجملة الفعلية دون الإشارة إلى التلازم بين الفعل والفاعل، ومن ذلك قول الفرّاء: "وقوله عز وجل: (هَذَا يَوْمُ لاَ يَنطِقُونَ) [25] اجتمعت القراء على رفع اليوم، ولو نُصب لكان جائزا على جهتين: إحداهما: أن العرب إذا أضافت اليوم والليلة إلى فعلَ أو يفعل، أو كلمة مجملةٍ لا خفض فيها نصبوا اليوم في موضع الخفض والرفع، فهذا وجه، والآخر: أن تجعل هذا في معنى: فِعلٍ مجَملٍ من (لا ينطقون) – وعيدُ الله وثوابه– فكأنك قلت: هذا الشأن في يومِ لا ينطقون، والوجه الأول أجود، والرفع أكثر في كلام العرب. ومعنى قوله: هذا يوُم لا ينطقون ولا يعتذرون في بعض

ص 18، والجملة النحوية نشأة وإعرابا، عبدالفتاح الدجني ط1: الكويت 1987م ، ص 19–20، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص 17

(20) سورة البقرة الآية 218

(21) معاني القرآن للفرَّاء 1: 13

(22) سورة البقرة الآية 18

(23) الكلام السابق الذي تم وانقضّ به آية (وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ) سورة البقرة الآية 17 فالموضع موضع نصب على المفعولية للفعل تركهم، لكنه لما تّم الكلام استأنف بكلام جديد فرفع.

(24) معاني القرآن للفرَّاء 1: 16

(25) سورة المرسلات الآية 35

الساعات في ذلك اليوم، وذلك في هذا النوع بيّن، تقول في الكلام: آتيك يوم يقُدم أبوك، ويوم تقَدم، والمعنى ساعة يقدم وليس باليوم كله ولو كان يوماً كلّه في المعنى لما جاز في الكلام إضافته إلى فَعَلَ ، ولا إلى يَفعل، ولا إلى كلام مجمل، مثل قولك: آتيتك حين الحجاجُ أميرٌ. [26] والملاحظ أن الفرّاء في النص السابق ذكر فَعَلَ ويَفعلُ، فدلّ بـ فَعَلَ على معنى الجملة الفعلية التي فعلها ماض، وبـ يَفْعلُ على معنى الجملة الفعلية التي فعلها مضارع.

2.4. مصطلح الموضع

استخدم الفراء مصطلح (الموضع) للدلالة على جملة ذات محل، ويبدو أنّ هذا المصطلح اُستُخدِم لدى جمهور النحاة المتقدّمين فيما بعدُ قبل شيوع مصطلح المحلّ، ومن ذلك قول الفرّاء: "وأما قوله تعالى: (هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) [27] فإنه رَفْع من وجهين ونَصْب من وجهين؛ إذا أردت بـ (الكتاب) أن يكون نعتًا لـ (ذلك) كان الهُدى في موضع رفع لأنه خبر لـ (ذلك) كأنك قلت: ذلك هُدًى لا شكّ فيه، وإن جعلت (لاَ رَيْبَ فِيهِ) خبره رفعت أيضا (هُدًى) تجعله تابعا لموضع (لاَ رَيْبَ فِيهِ)؛ كما قال الله عزّ وجلّ: (وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ) [28] كأنه قال: وهذا كتاب، وهذا مبارك، وهذا من صفته كذا وكذا، وفيه وجه ثالث من الرفع: إن شئت رفعته على الاستئناف لتمام ما قبله، كما قرأت القرّاء (الم. تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ. هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُحْسِنِينَ) [29] بالرفع والنصب، وكقوله في حرف عبدالله: (أَأَلِدُ وأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ) [30] وهي في قراءتنا (شَيْخاً)، فأما النصب في أحد الوجهين فأن تجعل (الكتاب) خبرا لـ (ذلك) فتنصب (هُدًى) على القطع؛ لأن (هُدًى) نكرة اتصلت بمعرفة. قد تّم خبرها فنصبتها؛ لأن النكرة لا تكون دليلا على معرفة، وإن شئت نصبت (هُدًى) على القطع من الهاء التي في (فيه)؛ كأنك قلت: لا شك فيه هاديا"[31] ويبدو جليًّا استخدام الفراء لمصطلح الموضع بمعنى المحل، فموضع (هدًى) رفع لأنه خبر؛ أي: محلها الرفع على

---

(26) معاني القرآن للفرَّاء 3: 226 ولهذا النص نظائره. انظر: 1: 327 و3: 83

(27) سورة البقرة الآية 2

(28) سورة الأنعام الآية 92

(29) سورة لقمان الآيات 1 و2 و3

(30) سورة هود الآية 72

(31) معاني القرآن للفراء 1: 11

الخبر، أو موضعها تابع لموضع (لا ريب فيه)، أي محلها الرفع تابع لمحل جملة الخبر (لا ريب فيه)

وكذلك فقد أشار الفرَّاء إلى موضع الكلام أو الجملة بشكل أو بآخر، وبيّن موضعها إن كان لها موضع أو محل في أغلب الأحيان، إن إشارة وإن تصريحًا، ومن ذلك: "قولك: (قلت: زيدٌ قائمٌ) في موضع نصب". [32] فالفرَّاء نصّ على الموضعية، وصرّح بأنَّ الموضع موضع النصب، ولعل في هذا النص شيئًا من الإبهام؛ لأنه لم يوضّح لأي شيء كان الموضع؟ غير أن نصوصًا أخرى تبيّن مراد الفرَّاء بالموضع أنه موضع الجملة المحكية، إذ قال في موضع آخر: "كما تقول: قرأت من القرآن (الحمدُ لله ربّ العالمينَ)[33] فيكون في الجملة في معنى نصبٍ، ترفعها بالكلام"[34] فالفرَّاء نصّ هنا على أن الجملة في معنى النصب، وكأنه يريد أن يقول إن الجملة وقعت في موضع النصب للفعل قرأت.

ومفهوم الموضع هذا رسّخ في الفكر النحوي القول بإعراب الجمل التي لها موضع.

3. الجمل ذوات المحل الإعرابي

من المهم أن نشير إلى أن الجمل التي لها محل من الإعراب مختلفٌ في عددها بين النحاة، فقد جعلها علماء البيان ثلاثًا، هي: الواقعة خبرًا، والواقعة صفة، والواقعة حالا. [35]

وجعلها بعض المحدثين خمس جمل هي: الخبر، والمفعول به في باب ظن، وجواب الشّرط الجازم، والحال، والتابعة. [36]

ونص عبدالقاهر الجرجاني (471 أو 474هـ) . وتابعه ابن الخشاب في شرحه للجمل . على أنها ست جمل تقع في موقع المفرد، الأولى: خبر المبتدأ وموضعها رفع، والثانية: خبر كان وأخواتها وموضعها نصب، والثالثة: خبر إن وأخواتها، وموضعها رفع

---

(32) معاني القرآن للفراء 1: 181 ولهذا نظائره. انظر: 1: 105 و142 و181 و245 و301 و438 و442 و472 و2: 67 و73 و120 و162 و195 و218 و333 و360 و388 و 3: 155

(33) سورة الفاتحة الآية 2

(34) معاني القرآن للفراء 2: 388

(35) انظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، ط5: دار القلم العربي حلب 1989م، ص138

(36) انظر: التوهم عند النحاة، د. أحمد جاد الكريم، ط1: القاهرة 2001م، ص64 ومعالم التفكير في الجملة، ص95

خبر إن، والّرابعة المفعول الثاني من باب ظننت وأخواتها، والخامسة صفة النكرة، والسّادسة الحال.[37]

وذكر ابن هشام أنها لدى جمهور النحاة سبع، وهي: الواقعة خبرا، والواقعة مفعولا بـه، والواقعة مضافا إليه، والواقعة جوابا لجواب شرط جازم مقترن بالفاء أو إذا الفجائية، والواقعة حالا والتابعة لمفرد، والتابعة لجملة،[38]وصّوب ذلك بأنها تسعٌ ، فزاد الجملة المسند إليها، والجملة المستثناة.

وجعلها الدكتور فخر الدين قباوة عشر جمل، وهي: الواقعة مبتدأ، والواقعة خبرا، والواقعة فاعلا، والواقعة مفعولا به، والواقعة مستثنى، والواقعة مضافا إليها، والواقعة جوابا لشرط جازم مقترن بالفاء أو إذا الفجائية، والتابعة لمفرد، والتابعة لجملة لها محل. [39]

ووصل عدد الجمل ذوات المحل عند أبي حيان إلى ثلاثين جملة بالمتفق عليه والمختلف فيه: [40] ثماني جمل محلها الّرفع، وهي: جملة خبر المبتدأ، وجملة خبر لا النافية للجنس، وجملة خبر إن وأخواتها، وجملة صفة لموصوف مرفوع، وجملة معطوفة على ما هو مرفوع، وجملة البدل من مرفوع، هذه السّتة باتفاق، المختلف في اثنتين هما: جملة الفاعل، وجملة نائب الفاعل.

وثلاث عشرة جملة محلها النصب، وهي: جملة خبر كان وأخواتها، وجملة المفعول الثاني لظننت وأخواتها، وجملة المفعول الثالث لأعلمت وأخواتها، وجملة خبر (ما) الحجازية، وجملة خبر لـ لا العاملة عمل ليس، وجملة مفعول القول، وجملة مفعول للفعل المعلق، والجملة المعطوفة على ما هو منصوب، وجملة صفة لمنصوب، وجملة الحال، وجملة البدل من منصوب، وهذه باتفاق، والمختلف فيها اثنتان، هما: المصدرة بمذ ومنذ، والجملة المستثناة.

---

(37) انظر: الجمل، ص40

(38) انظر: المغني، ص538 و558

(39) انظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص138–139

(40) انظر: الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت،2: 26–30

وست جمل محلها الجر، وهي: المضاف إليه، وجملة صفة المجرور، وجملة معطوفة على مجرور، وهذه باتفاق، والمختلف فيها ثلاث هي: الواقعة بعد (ذو) في نحو قول العرب: اذهب بذي تسلم، الواقعة بعد آية، والواقعة بعد حتى.

وثلاث جمل محلها الجزم، وهي: الواقعة بعد أداة شرط جازمة، ولم يظهر لها عمل، والجملة الواقعة جوابا للشرط، والجملة المعطوفة على مجزوم أو موضعه الجزم.

3.1. الجملة الخبرية

الجملة الخبرية من الجمل التي لها محل من الإعراب لأنها تقع موقع الخبر، ومحلها كمحل الخبر الذي وقعت موقعه، فالرّفع في بابي المبتدأ وإن وأخواتها، والنصب في باب الأفعال الناقصة، وفيما يلي حصر لمعالم هذه الجملة كما وردت لدى الفرّاء، وفق القضايا التالية:

3.1.1. الجملة الخبرية ومحلها الإعرابي

ثبت من خلال الدراسات السّابقة أنَّ في كتاب سيبويه (180هـ) إشاراتٍ إلى وقوع الجملة خبرًا للمبتدأ وللفعل الناقص وللحرف المشبه بالفعل.[41]

وللفراء (207هـ) إشارات أشار بها إلى جملة الخبر، ومن ذلك نصه على أنَّ التركيب هو خبر المبتدأ، ونصَّ على أنَّ موضعه الرّفع. قال في الآية الكريمة (ذلك الكتاب لا ريب فيه) [42]: "فإنه [أي: هدًى] رَفْعٌ من وجهين، وَنَصْب من وجهين؛ إذا أردت بـ (الكتاب)أن يكون نعتًا لـ (ذلك)كان الهُدى في موضع رفع لأنه خبر لـ (ذلك)؛ كأنك قلت: ذلك هُدًى لا شكّ فيه. وإن جعلت (لاَ رَيْبَ فِيهِ) خبره رفعت أيضا(هُدى) تجعله تابعا لموضع (لاَ رَيْبَ فِيهِ)؛ كما قال الله عزّ وجلّ: (وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ) [43] كأنه قال: وهذا كتاب، وهذا مبارك" [44] والملاحظ في هذا النص أن الفرَّاء نصَّ على أنَّ (لا ريب فيه) خبر للمبتدأ،وإيماءة يُفهم منها أن موضع التركيبِ الرّفعُ ، وأنه حاضر في ذهنه وواضح في قوله:"رفعت أيضا(هُدى) تجعله تابعا لموضع (لاَ رَيْبَ فِيهِ)"، وفي هذا النص نضج

(41) انظر: معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، ص97

(42) سورة البقرة الآية 2

(43) سورة الأنعام الآية 92 و155

(44) معاني القرآن للفراء1: 112 ولهذا نظائر لدى الفراء. انظر: 1: 242 و377 و2: 218 و3: 155

اصطلاحي في استخدام مصطلحات (الخبر والرّفع والموضع) قياسا على ما وُجِد في كتاب سيبويه.

3.1.2. أنماط الجملة الخبرية

وأورد الفراء (207هـ) الخبر جملة فعلية، ومن ذلك قوله: "(وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)[45] مرفوعان بما عاد من ذكرهما. والنصب فيهما جائز؛ كما يجوز أزيدٌ ضربته، وأزيدًا ضربته. وإنما تختار العرب الرفع في (السارق والسارِقة) لأنهما غير مُوقَّتين، فوجِّها توجيه الجزاء؛ كقولك: مَنْ سرق فاقطعوا يده، فـ (من) لا يكون إلا رفعا، ولو أردت سارقا بعينه أو سارقة بعينها كان النصب وجه الكلام"[46] فالنص السابق يوحي بأنَّ الفراء جعل الخبر جملة فعلية، وهي (فاقطعوا) والذي يرجّح ذلك قوله (مرفوعان بما عاد من ذكرهما) وهذا يعني أنّ (السارق والسارقة) مرفوع على الابتداء، ورافعه جملة (فاقطعوا) بما فيها من ذكر وإضمار، وأوضح منها وقوع جملة (ضربته) خبرًا في (زيدٌ ضربته)

وأورد الفراء الخبر جملة اسمية، وذلك في قوله: "(إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ)[47] خبر (الَّذِينَ آمَنُوا) في قوله (إِنَّا لَا نُضِيعُ) وهو مِثْل قول الشاعر:[48]

إِنَّ الخَلِيفَةَ إِنَّ اللَّهَ سَرْبَلَهُ * سِرْبالَ مُلْكٍ بها تُزْجَى الخَواتِيمُ"[49]

فالفراء جعل خبر (إن الذين) (إنا لا نضيع)، وهي جملة اسمية، ومثلها (إن الخليفة إن الله سربله). وأورد الفراء الخبر جملة شرطية، وفي ذلك قوله: (قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ)[50] (من) في معنى جزاء وموضعها رفع بالهاء التي عادت، وجواب الجزاء الفاء في قوله: (فَهُوَ جَزَاؤُهُ) ويكون قوله (جزاؤه) الثانية مرتفعة بالمعنى المحمَّل في الجزاء وجوابه، ومثله في الكلام أن تقول: ماذا لي عندك؟ فيقول: لك عندي إن بشّرتني فلك ألف درهم، كأنه قال: لك عندي هذا، وإن شئت جعلت (مَن) في مذهب (الذي) وتدخل الفاء في

---

(45) سورة المائدة الآية 38

(46) معاني القرآن للفراء 1: 306 ولذلك نظائر. انظر: 1: 242 و377

(47) سورة الكهف الآية 30 وتمامها (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا)

(48) نسب البغدادي البيت إلى جرير، ونصّ على أن رواية الديوان مختلفة واللفظ فيها: يكفي الخليفة أن الله سربله... انظر: الخزانة 10: 367-368

(49) معاني القرآن للفراء 2: 140ولذلك نظائر. انظر: 2: 218 و3: 155

(50) سورة يوسف الآية 75وتمامها (قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ)

خبرِ (مَن) إذا كانت على معنى (الذي) كما تقول: الذي يقوم فإنَّا نَقوم معه، وإن شئتَ جعلت الجزاء مرفوعاً بمَنْ خاصّةوصلتِها، كأنك قلت: جزاؤه الموجودُ في رَحْله"[51] فالفراء أشار إلى أنّ (من) اسم شرط، مرفوع بما بعده على الابتداء، وجوابه (فهو جزاؤه)، وعلى هذا الوجه يكون الشرط والجزاء خبرًا لـ جزاؤه الأولى، على أحد الوجهين اللذين عرض لهما.[52]

3.1.3. دخول الفاء في جملة الخبر

لدى سيبويه (180هـ) ما يفهم منه قوله بدخول الفاء في جملة الخبر، إذا كان المبتدأ مسبوقا بـ (أمَّا)،[53] أو كان المبتدأ اسما موصولا دالا على العموم.[54]

أمَّا الفرَّاء (207هـ) فكان حديثه عن دخول الفاء في جملة الخبر أوسع، إذ أشار إلى أنّ المبتدأ إذا كان اسما موصولا أو نكرة موصوفة جاز دخول الفاء في خبره. قال: "وكلّ اسمٍ وُصِلَ، مثل (مَن وما والذي) فقد يجوز دخول الفاء في خبره؛ لأنه مضارع للجزاء والجزاءُ قد يجاب بالفاء. ولا يجوز أخوك فهو قائم؛ لأنه اسم غير موصول وكذلكمالُك لي.

---

(51) معاني القرآن للفراء 2: 51–52

(52) عرض السمين الحلبي أربعة أوجه لهذه الآية، أحدها: أن يكونَ (جزاؤه) مبتدأً والضميرُ للسارق، و (مَنْ) شرطية أو موصولةٌ مبتدأٌ ثانٍ، والفاءُ جوابُ الشرط أو مزيدةٌ في خبر الموصول لشبهه بالشرط، و (مَنْ) وما في حَيِّزها على وَجْهَيْها خبر المبتدأ الأول.

والوجه الثاني من الأوجه المتقدمة: أن يكون (جزاؤه) مبتدأًوالهاءُ تعود على المسروق، و(مَن وُجِدَ في رَحْلِه) خبره، و (مَنْ) بمعنى الذي، والتقدير: جزاء الصُّواع الذي وُجد في رَحْله،كذلك كانت شريعتُهم: يُسْتَرَقُّ السارق، فلذلك اسْتُفْتوا في جزائه، وقوله (فهو جزاؤه) تقرير للحكم أي: فَأَخْذُ السارقِ نفسه هو جزاؤه لا غير كقولك: حَقُّ زيدٍ أن يكسى ويُطْعَم ويُنْعَم عليفذلك حَقُّه، أي فهو حَقُّه لِتُقَرِّرَ ما ذكرْتَه من استحقاق وتُلْزِمه، قاله الزمخشري.ولمَّا ذكر أبو البقاء هذا الوجه قال: والتقدير استعبادُ مَنْ وُجِد في رَحْله، وقوله: (فهو جزاؤه) مبتدأ وخبر، مؤكّد لمعنى الأول.

والوجه الثالث من الأوجه المتقدِّمة: أن يكون (جزاؤه) خبَر مبتدأ محذوفٍ أي: المسؤولعنه جزاؤه، ثم أَفْتَوا بقولهم: (مَنْ وُجِد في رَحْله فهو جزاؤه).

والوجه الرابعأن يكونَ (جزاؤه) مبتدأ، وخبُره محذوف تقديره: جزاؤه عندنا كجزائِه عندكم، والهاءُ تعودُ على السارق أو على المسروق، وفي الكلام المتقدم دليلٌ عليهما. انظر: الدر المصون، للسمين الحلبي، تح: أحمد محمد الخرّاط، ط: دار القلم، دمشق 1406هـ 6: 529–532

(53) الكتاب 1: 138 ولهذا المثال نظائر، أحصاها د. محمد فلفل في الكتاب، انظر: 1: 80–81 و385–386 ومعالم التفكير في الجملة عند سيبويه، ص99

(54) انظر: 1: 80–81 و385–386 و3: 102 ومعالم التفكير في الجملة عند سيبويه، ص100

فإن قلت: مالَك جاز أن تقول: فهو لي. وإن ألقيت الفاء فصواب. وما وردَ عليك فقِسه على هذا، وكذلك النكرة الموصُولة، تقول: رَجُلٌ يقول الحقّ فهو أَحبُّ إلي مِن قائل الباطل. وإلقاء الفاء أجود في كلّه من دخولها." [55] فالفرَّاء نصّ على أن الفاء تدخل خبر ما الأسماء الموصولة والنكرات الموصوفة بالفعل، [56] كـ(مَن وما والذي)، واللافت للنظر في نص الفرَّاء أنه جعل دخول الفاء هاهنا جائزًا بقوله (وإن ألقيت الفاء فصواب)، أما دخولها الواجب فهو بعد (أمَّا) ويتضح ذلك في النص التالي:"وقوله(فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ) [57] يقال: (أَمّا) لا بدّ لها من الفاء جوابا فأين هي؟ فيقال: إنها كانت مع قولٍ مضمر، فلمَّا سقط القول سقطت الفاء معه، والمعنى – والله أعلم – فأَما الذين اسودّت وجوههم فيقال: أكفرتم، فسقطت الفاء مع (فيقال). والقول قد يضمر." [58] والمستفاد من هذا النص شيئان: أولهما أنّ دخول الفاء بعد أَما واجب، لقوله (أَما لا بدّ لها من الفاء)، والآخر أنَّ في هذا النص إشارة إلى حذف جملة الخبر في معرض القول، لقوله (والمعنى – والله أعلم – فأَما الذين اسودّت وجوههم فيقال: أكفرتم) فالفرَّاء نصَّ نصًّا صريحا على حالتي الوجوب والجواز في دخول الفاء في الخبر، وهذا ما عدمناه لدى سيبويه.

3.1.4. الرّابط وحذفه

نص سيبويه (180هـ) على أنه لا بدَّ في الخبر من ضمير يربطه بما يُخبر عنه، [59] وحذف الضّمير الرّابط المنصوب من جملة الخبر مما اختُلف فيه، وفيه تفصيل، وقد نُسب إلى جمهور البصريين عامة أنَّ هذا الحذف لا يجوز، وأنَّ سيبويه يجوّزه في الشّعر، [60] والذي ذهب إليه د. محمد فلفل أن سيبويه استدل على حذف أن الضّمير

(55) معاني القرآن للفراء2: 104–105ولهذا نظائره لدى الفراء. انظر: 1: 78 و3: 155

(56) نبّهُ في هذا الحكم على قوله (النكرة الموصولة)، إذ خرج مصطلح الصلة لدى الفراء إلى ثلاثة معان: صلة الموصول، وصلة النكرة أي الصفة، والحرف الزائد، كما سيبين البحث، في جملة الصفة عند الفراء.

(57) سورة آل عمران الآية 106

(58) معاني القرآن للفراء 1: 228–229

(59) انظر: الكتاب 1: 62

(60) انظر: الارتشاف، ص1118–1119 ونتائج الفكر، ص337 ومعالم التفكير في الجملة عند سيبويه، ص101

المنصوب في جملة الخبر ضعيف، وحذفه في الصّلة أكثر، لكنه دون الإثبات، وحذفه في الصّفة كثير، لكنه دون الحذف في الصّلة، وحذفه في الخبر قليل وقبيح.[61]

أمّا الفرّاء (207هـ) فقد أشار إلى الضّمير العائد في جملة الخبر وعلى حذفه، وسمّاه (راجع الذكر) ومن نصه على الضّمير العائد قوله: قال: "وقوله: (يَغْشَىطَائِفَةً مِنْكُم وطائفةٌ قَدْأَهَمَّتْهُمْأَنفُسُهُمْ)[62] ترفع الطائفة بقوله (أهمتهم) بما رجع من ذكرها"[63] فالفرّاء أشار بقوله (ترفع الطائفة بقوله أهمتهم) إلى أنّ (طائفة) مبتدأ و(أهمتهم) خبره، لأن المبتدأ والخبر مترافعان على رأي النحاة الكوفيين، ونصّ على الضّمير العائد في جملة الخبر بقوله (بما رجع من ذكرها)، وفي هذا النص ما يُشعر بوجوب العائد في جملة الخبر، لأنّه قيّد الحكم بالباء التي أفادت معنى السّببية في قوله السّابق (ترفع الطائفة بقوله أهمتهم بما رجع من ذكرها)، فكأنه قال: ترفع المبتدأ (طائفة) بـ(أهمتهم) بسبب الضّمير العائد الذي جعل (أهمتهم) خبرًا.

ومن نصه على حذف الضّمير العائد إذا كان المبتدأ لفظ (كلّ) في قوله: " العرب في (كل) تختار الرّفع، وقع الفعل على راجع الذكرِ أو لم يقع. وسمعت العرب تقول: (وكُلُّ شَيءٍ أَحْصَيْناه فُي إَمامٍ مُبِينٍ)[64] بالرّفع وقد رجع ذكره. وأنشدوني فيما لم يقع الفعلُ على راجع ذكرِه: [65]

فقالوا تَعَرّفْها المنازِلَ مِن مِنًى وما كلُّ من يَغْشَى مِنًى أنا عارِفُ

أَلِفْنا دِيارا لم تكن مِن دِيارِنا ومِنْ تَأَلّفْ بالكرامَةِ يَأْلَفُ

---

(61) انظر: الكتاب 1: 85–87 وشرح السيرافي، كتاب سيبويه طبعة بولاق 1: 45 وارتشاف الضرب، ص1916

(62) سورة آل عمران الآية 154

(63) معاني القرآن للفراء 1: 240–241

(64) سورة يس الآية 12 وتمامها (إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ) وروايتها بنصب (كل)

(65) البيتان لمزاحم العقيلي، والمعنى فيه: وصَفَ أنه اجتمع بمحبوبته في الحج فجعل يتفقّدها فقيل له تعرّفها بالمنازل من منى، وهي حيث ينزلون أيام رمي الجمار، فزعم أنه لا يعرف كل من وافى منى يسأله عنها؛ لأنه لا يسأل عنها إلا من يعرفه ويعرفها. انظر: شرح الشّواهد في أسفل كتاب سيبويه طبعة بولاق 1: 36–37

فلم يقع (عارف) على كلّ؛ وذلك أن في (كل) تأويل: وما من أحد يغشى مِنًى أنا عارف، ولو نصبت لكان صوابا، وما سمعته إلا رفعا. وقال الآخر:

قدعَـِقَت أمُّ الخِيارِ تدّعِي علي ذنباكلُّه لم أَصنعِ"[66]

فنص الفرَّاء يوحي بقوله بجواز حذف الضّمير العائد المنصوب إذا كان ضمير المفعول للفعل أو للاسم المشتق، وهذا الذي قدّم به الفرَّاء (وقع الفعل على راجع الذكرِ أو لم يقع)، ثمَّ مثّل له بجمل فيها عائد وأخرى حذف عائدها.

3.1.5. حذف جملة الخبر

أشار سيبويه (180هـ) إلى حذف جملة الخبر في أسلوب لولا، فمن المعروف أنّ (لولا) الشّرطية تباشر الاسم المرفوع، وقد اختلف في رفعه، فقيل على الفاعلية، وقيل على الابتداء، وهو الرّاجح المشهور، واختلف في خبر هذا المبتدأ، والمشهور أنه اسم مفرد، "والظاهر أن الخبر المحذوف عند سيبويه في هذه الحالة جملة كما يُفهم من قوله".[67] قال سيبويه: "هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما يبنى على الابتداء، وذلك قولك: لولا عبد الله لكان كذا وكذا، أمّا (لكان كذا وكذا) فحديث معلق بحديث (لولا) وأمّا عبد الله فإنه من حديث لولا وارتفع بالابتداء... وكأن المبني عليه الذي في الإضمار (كان في مكان كذا كذا) فكأنه قال: لولا عبد الله كان بذلك المكان، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه" [68] فسيبويه جعل الكون كونا فعلًيا، وقدّره بـ كان بذلك المكان، وهو الخبر للمبتدأ بعد لولا.

ومن ذلك أيضًا إشارة سيبويه إلى حذف الفعل قبل المصدر، في قولهم: إنما أنت سيرًا، [69] و(إنَّما أنت شُرْبَ الإبِلِ).[70] أما الفرَّاء (207هـ) فقد أشار إلى حذف جملة الخبر بعد (أمّا) على إضمار القول استغناء بالمقول، ومن ذلك: "وقوله:(فَأَمَّاالَّذِينَ اسْوَدَّتْ

(66) معاني القرآن للفراء 1: 242 وانظر: 2: 218

(67) معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، ص103

(68) الكتاب 2: 129 وانظر: معالم التفكير في الجملة، 103–104

(69) انظر: الكتاب 1: 231

(70) انظر: الكتاب 1: 360

وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ)[71] يقال: (أمّا) لا بدّ لها من الفاء جوابا فأين هي؟ فيقال: إنها كانت مع قولٍ مضمر، فلمَّا سقط القول سقطت الفاء معه، والمعنى – والله أعلم – فأمّا الذين اسوّدت وجوههم فيقال: أكفرتم؟ فسقطت الفاء مع (فيقال)، والقول قد يضمر." [72] ففي هذا النص إشارة إلى حذف جملة الخبر في معرض القول استغناء بالمقول.

3.2. جملة المفعول به

جملة المفعول به من الجمل ذوات المحل الإعرابي، ومحلها النصب، ولهذه الجملة مواقع تقع فيها، كالجملة المحكية بعد القول، والجملة الواقعة مفعولا به ثانيا أو ثالثا بعد فعل قلبي، والجملة الواقعة جواباً لقسم استعطافي مسبوقة بأداة للحصر.[73]

3.2.1. جملة المفعول به ومحلها الإعرابي

يبدو أنَّ سيبويه (180هـ) أدرك هذه الجملة وأدرك محلها الإعرابي، فأشار إلى بعض صورها في مواضع مختلفة من كتابه،[74] وأشار سيبويه إلى وقوع التركيب في موقع المفعول به، مع إلماحة إلى أنّ موضع التركيب نصبٌ على المفعول به. [75]

ولدى الفرَّاء إلماحات إلى هذه الجملة في كتابه معاني القرآن، ونصّ على محلها الإعرابي، ومن ذلك نصّه على أن الجملة المحكية بعد فعل القول موضعها النصب. قال: "لأن قولك (قلت: زيدٌ قائمٌ) في موضع نصب، فلو أردت أنْ تكون (أنّ) مردودة على الكلمة التي قبلها كَسَرتَ، فقلت: قلت ما قلت: إن أباك قائم" [76] فجملة (زيدٌ قائمٌ) معمولة لفعل القول وموضعها النصب، لأن فعل القول لا يعمل النصب فيما بعده لفظًا، إنّما النصب للموضع أو المحل.

---

(71) سورة آل عمران الآية 106

(72) معاني القرآن للفراء 1: 228–229، ومثلها (وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ) انظر: 3: 49

(73) انظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص 185

(74) انظر: الكتاب 1: 149–150 و235 و236 و237 و238 ومعالم التفكير في الجملة عند سيبويه، ص116–120

(75) انظر: الكتاب 1: 139–140

(76) معاني القرآن للفراء 1: 181

3.2.2. المحالّ التي تقع فيها الجملة مفعولاً به

نـصّ أغلـب النحـاة علـى أنّ الجملـة تقـع مفعولا بـه فـي ثلاثـة أبـواب، هـي: بـاب الحكاية بفعل القول أو ما يرادفه دون أن تقترن بحرف تفسير، وباب أفعال الرّجحان واليقين، وباب أفعال القلوب المعلّقة عن العمل، وفيما يلي التفصيل:

3.2.2.1. الجملة المحكية بفعل القول أو ما يرادفه

هذه الجملة هي الكلام المحكي بفعل القول وما تصّرف منه، وفي تناول سيبويه (180هـ) لهذه الجملة ما يوحي بفهمه لها، لكونها معمولة لما قبلها،[77] وقد تُحكى بما يرادف فعل القول كـ نادى ودعا وشهد.[78]

أّما الفرَّاء (207هـ) فقد نصّ على أن الجملة بعد فعل القول وما تصرّف منه محكيةٌ، وموضعها النصب، دون أن تقترن بـ أنْ. قال: "فأّما قوله: (وقولهم: إنا قتلنا المسِيح) [79] فإنها كُسرت لأنها جاءت بعد القول، وما كان بعد القول من (إن) فهو مكسور على الحكاية في قال ويقولون وما صُرِّف من القول. وأّما قولها(قلت لهم إلاّ ما أَمَرْتَنِي بِهِ أَن اعبدُوا اللّهَ ربِّي)[80] فإنك فتحت (أن) لأنها مفسِّرة لـ (ما)، و(ما) قد وقع عليها القول فنصبها وموضعها نصب" [81] فجملة (إنا قتلنا المسيح) جملة محكية بمصدر فعل القول، فكسرت بعده همزة (إن)، أما (أنْ) المفتوحة في (أن اعبدوا الله) فتفسيرية فسَّرت (ما).

وللفرَّاء نصٌّ صريحٌ على أن الجملة قد تحكى بما يرادف القول، وساق لذلك أمثلة محكية بغير فعل القول، كـ قرأ وترك. قال: "وقوله: (وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الآخِرِينَ) يقول: أبقَينا له ثناءً حَسَنًا في الآخرينَ، ويقال: (تَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الآخِرِينَ سَلاَمٌ عَلَى نُوحٍ) [82] أي: تركنا عليه هذه الكلمة؛ كما تقول: قرأت من القرآن: (الحمدُ لله ربّ العالمين)، فيكون في الجملة في معنى نصبٍ ترفعها بالكلام، كذلك (سَلاَمٌ عَلَى نوحٍ) ترفعه بِـ عَلَى، وهو في تأويل

---

(77) انظر: الكتاب 3: 142 وانظر: 1: 122 و123 و143 ومعالم التفكير في الجملة عند سيبويه، ص117

(78) انظر: الكتاب 3: 143

(79) سورة النساء الآية 154

(80) سورة المائدة الآية 117

(81) معاني القرآن للفراء 1: 472 وانظر: 1: 181

(82) سورة الصافات الآية 78–79

نَصْبٍ، ولو كان: تركنا عليه سَلامًا كان صَوابًا". [83] فنصُّ الفرَّاء يشير إلى أنَّ جملة (سلامٌ على نوحٍ) كجملة (الحمدُ لله رب العالمين) كلتاهما محلهما النصب؛ لأنهما محكيتان بفعلي القراءة والترك، إذ هما بمعنى القول.

3.2.2.2. الجملة المعمولة لأفعال الرّجحان واليقين

يمكن أن تقع الجملة في موقع المفعول به الثاني أو الثالث بعد فعل قلبي مما يتعدى لمفعولين أو ثلاثة مفاعيل؛ لأنَّ احتياج تلك الأفعال ومفعولها الأول إلى المفعول الثاني كاحتياج المبتدأ إلى الخبر، واحتياج اسم كان إلى خبرها، ولدى سيبويه إلماحات غير جلية إلى هذه الجملة.[84]

وأشار الفرَّاء(207هـ) إلى الجملة الواقعة بعد أفعال الظن واليقين، وهي جملة واقعة موقع المفعول به، وأُولها باسم منصوب ومن ذلك قوله: " قال الله عزّ وجلّ: (وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُهُم مُسْوَدَّةٌ) [85] والمعنى: تَرى وجوهَهم مسوّدةً، وذلك عربي، لأنهم يجدون المعنى في آخِر الكلمة، فلا يبالونَ ما وقع على الاسم المبتدأ". [86] وفسّر الفرَّاء المعنى فجعل الجملة واقعة موقع المفرد المنصوب، فقال: والمعنى: ترى وجوهَهم مسوّدةً ، فجملة (وجوههم مسودة) مفعول به ثان للفعل (رأى)، إذا كان بمعنى الرّؤيا القلبية. [87]

وأجاز الفرَّاء في حديثه عن ضمير الفصل – وهو الذي يسميه الكوفيون عمادا – بين المفعولين وجهين لما بعد الفصل، فالوجه الأول على أن يكون ذلك الاسم منصوبًا على أنه مفعول ثانٍ، والوجه الآخر على أن يكون مرفوعًا على الخبرية، وعندها ستكون الجملة الاسمية في محل المفعول الثاني، ولعلنا نلمح هذه الأطياف في النص التالي. قال الفرَّاء: "(رأيت) من أخوات ظننت، وكل موضع صلحت فيه يفعل أو فعل مكان الفعل المنصوب ففيه العماد ونصب الفعل، وفيه رفعه بـ هو على أن تجعلها اسما، ولا بدّ من الألف واللام إذا

---

(83) معاني القرآن للفراء 2: 388

(84) انظر: الكتاب 1: 39 و 149 و2: 365 و3: 133

(85) سورة الزمر الآية 60

(86) معاني القرآن للفراء 2: 73

(87) في هذه الجملة رأيان يعتمدان على معنى رأى: فهي في محل نصب مفعول ثان إذا كان رأى فعلا قلبيا، وهي في محل نصب على الحال إذا كان الفعل بصريًا.

وجدت إليهما السّبيل، فإذا قلت: وجدت عبدالله هو خيرًا منك وشرًّا منك أو أفضلَ منك، ففيما أشبه هذا الفعل النصب والرّفع. النصب على أن ينوى الألف واللام, وإن لم يكن إدخالهما. والرّفع على أن تجعل (هو) اسما؛ فتقول: ظننت أخاك هوأصغُر منك، وهو أصغَر منك، وإذا جئت إلى الأسماء الموضوعة مثل عمرو، ومحمد، أو المضافة مثل أبيك، وأخيك رفعتها، فقلت: أظنّ زيدا هو أخوك، وأظنّ أخاك هو زيد، فرفعت؛ إذا لم تأت بعلامة المردود، وأتيت بـ (هو) التي هي علامة الاسم"[88] واللافت للانتباه في النص السّابق قول الفراء بجواز دخول الفصل بين المفعولين، وإن كان الثاني نكرة، فإن كان الضّمير فصلاً فلا جملة، لأن المفعول الثاني اسم مفرد منصوب، وإن كان الضّمير (هو) اسمًا، فالاسم بعده مرفوع به على الخبر، والجملة في محل نصب المفعول الثاني لـ ظننت، إذ سبقت الإشارة أن هذه الأفعال تحتاج إلى مفعولين.

3.2.2.3. الجملة المعلق عنها فعلها

تقع الجملة موقع المفعول به بعد أفعال القلوب، وعند سيبويه (180هـ) ما يشير إلى أنه تناول هذا الضّرب من الجملة في غير موضع من مواضع تعليق الأفعال عن عملها،[89] وغالبا ما يكون التعليق مع أدوات الاستفهام، لأنَّ لها صدارة الكلام فلا يعمل ما

---

(88) معاني القرآن للفراء 1: 409–410

(89) الجملة المعلق عن مفعولها الثاني محل خلاف عند النحاة "واختلف في نحو: عرفت زيدًا: من هو؟ فقيل: جملة الاستفهام حال، وُردَّ بأن الجمل الإنشائية لا تكون حالا، وقيل: مفعول ثان على تضمين (عرف) معنى (علم)، ورد بأن التضمين لا ينقاس، وهذا التركيب مقيس، وقيل: بدل من المنصوب، ثم اختلف، فقيل: بدل اشتمال، وقيل: بدل كل، والأصل: عرفت شأن زيد، وعلى القول بأن (عرف) بمعنى (علم)، فهل يقال: إن الفعل معلق أم لا؟ قال جماعة من المغاربة: إذا قلت: علمت زيدا لأبوه قائم، أو ما أبوه قائم، فالعامل معلق عن الجملة، وهو عامل في محلها النصب على أنها مفعول ثان، وخالف في ذلك بعضهم لأن الجملة حكمها في مثل هذا أن تكون في موضع نصب وألا يؤثر العامل في لفظها وإن لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا أبوه قائم" مغني اللبيب ص545–546

قبلها بما بعدها،[90] ونقل سيبويه عن يونس وعمّن إجازة تعليق الفعل غير القلبي، [91] وهو ما تنسبه إليه المصادر.[92]

وللفراء (207هـ) حديث عن تعليق الفعل عن العمل عند دخول الاستفهام على معمول الفعل، وسماه إبطالاً. قال الفرَّاء: "كما تقول: علمت كم ضربتَ غلامك؟ وإذا كان قبل مَن وأي وكم رَأيت وما اشتُقّ منها، أو العِلْم وما اشتقّ منه وما أشبَه معناهما، جَاز أن تُوقع ما بعد كم وأي ومن وأشباهها عليها، كما قال الله (لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى) [93] ألا ترى أنك قد أبطلت العلم عن وقوعه على أي، ورفعت أيا بـ أحصى. فكذلك تنصبُها بفعل لو وقع عليها." [94] فالفرَّاء وضّح في النص السّابق أنَّ الاستفهام أبطل عمل الفعل (علم) لفظًا، ففعل العلم عُلِّق عن العمل لأنه دخل على الاستفهام، والدليل على ذلك أنَّ (أيٌّ) ارتفعت على الابتداء بـ أحصى على مذهبه، مع إشارته إلى أنَّ عمل الفعل فيها النصب لو وقع.

3.3. الجملة المضاف إليها

الجملة المضاف إليها هي الجملة التي يضاف إليها اسم قبلها، ومحلها الجر، وتقدّر بمصدر، وإن لم يكن معها حرف مصدري سابك.[95]

---

(90) انظر: الكتاب 1: 149 –150 و235–238

(91) انظر: الكتاب 2: 399–400

(92) انظر: معالم التفكير في الجملة، ص119 وانظر: شرح قواعد الإعراب، ص102 والصدارة في النحو العربي، ص391

(93) سورة الكهف الآية 12

(94) معاني القرآن للفراء 2: 376 ولهذا نظائر عند الفراء. انظر: 1: 46–47 و142 و234–235 و 1: 409–410 و2: 376

(95) انظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص199

3.3.1. الجملة المضاف إليها ومحلها الإعرابي[96]

أشار سيبويه (180هـ) إلى الجملة المضاف إليها عند حديثه عن أسماء الزّمان، لأنَّ أسماء الزّمان مما تُضاف إليه الجملة الفعلية والاسمية، وعبّر عن الجملة المضاف إليها بقوله (إن الزّمان إذا كان ماضيًا أضيف إلى الفعل وإلى الابتداء والخبر).[97]

ويبدو أنَّ سيبويه أدرك محلها الإعرابي لهذه الجملة، وهو الجر، والذي يشي بذلك أنه قد نّبه على أنّ بعض الأسماء تُضاف إليه الجملة اسمية أو فعلية، وأنّه قد أوّل الجملة باسم مفرد مجرور.[98]

وكذلك الفرَّاء (207هـ) فقد أشار إلى الجملة المضاف إليها عند حديثه عن أسماء الزّمان، كاليوم والحين والسّاعة وإذ وإذا. قال: "تقول في الكلام: آتيك يوم يقُدم أبوك، ويوم تقدم، والمعنى ساعة يقدم، وليس باليوم كله، ولو كان يومًا كلّه في المعنى لما جاز في الكلام إضافته إلى فَعَلَ، ولا إلى يَفعَلُ، ولا إلى كلام مجمل، مثل قولك: آتيتك حين الحجاجُ أميرٌ، وإنما استجازت العربُ: أتيتك يوم مات فلان، وآتيتك يوم يقدم فلان؛ لأنهم يريدون: أتيتك إذ قدم، وإذا يقدم؛ فإذ وإذا لا تطلبان الأسماء، وإنما تطلبان الفعل. فلما كان اليوم والليلة، وجميع المواقيت في معناهما أضيفا إلى فعلَ ويفعَلُ وإلى الاسم المخبر عنه".[99] فالفرَّاء يشير في النص السّابق إلى الجملة المضاف إليها من خلال قوله (إضافته إلى فَعَلَ) و(لا تطلبان الأسماء وإنما تطلبان الفعل) و(أضيفا إلى فعل ويفعل وإلى الاسم المخبر عنه)

---

(96) من المهم هاهنا الإشارة إلى أن بحثًا نُشر مؤخرًا، يقيس الجملة المضاف إليها على جملة الصلة، انطلاقاً من أن الاسم الموصول اسم مبهم لا يتضح معناه إلا بصلته، وكذلك الظروف الثلاثة الواجبة الإضافة إلى الجملة (إذ، وإذا، وحيث) فهي ظروف مبهمة لا يتضح معناها إلا بالجملة التي تأتي بعدها. ثم خلص صاحا البحث إلى تسمية الجمل التي يُضاف إليها الظرفان الزمانيان (إذ وإذا) صلة الظرف الزماني، والجملالتي يُضاف إليها (حيث) صلة الظرف المكاني، ويقاس عليها سائر الجمل التي قال النحاة عنها إنها مضاف إليها، وتكون هذه الجمل جملا لا محل لها من الإعراب، وبالتالي: يجب حذف الجملة المضاف إليها من قسم الجمل التي لها محل من الإعراب، وتثبت في قسم الجمل التي لا محل لها من الإعراب، في جملة الصلة. انظر: (مشكلة الإضافة إلى الجملة واقتراح لحلها) د. علي ميرلوحي فلاورجاني، وريحانة ميرلوحي فلاورجاني، مجلة جامعة دمشق . المجلد 27- العددان 1+2 عام 2011م، ص175– 194

(97) انظر: الكتاب 3: 119

(98) انظر: الكتاب 3: 119 ومعالم التفكير في الجملة، ص 113

(99) معاني القرآن للفراء 3: 225–226

3.3.2. الأسماء التي تُضاف إليها الجمل الاسمية والفعلية

أشار سيبويه إلى أنّ أسماء الزّمان نحو: يوم، ومنذ، ومذ، وآية، مما يُضاف إلى الجملة الفعلية[100] واللافت للنظر أنّ سيبويه قد أورد شاهدين على إضافة (آية) إلى الجملة الفعلية، أولهما: بإضافة (آية) إلى الجملة الفعلية، والآخر بإضافتها إلى الجملة الفعلية المصدرة بـ (ما)، علمًا أنَّ سيبويه نصَّ على أنها (لغو) أي زائدة، غير أن إضافة هذه الكلمة إلى الجملة الفعلية المجرّدة موضع خلاف بين النحاة، ويبدو أنَّ سيبويه ممن يوجب إضافتها إلى الجملة الفعلية.[101]

وأشار سيبويه إلى أنَّ أسماء الزّمان تُضاف إلى الجملتين الفعلية والاسمية إذا كانت بمعنى المضي، وتضاف إلى الجملة الفعلية إذا كانت للمستقبل.[102]

وأجاز سيبويه أن تُضاف بعض أسماء الزّمان إلى الجملتين الفعلية والاسمية، ومن هذا القبيل (إذ)، وأنّ بعضها لا يُضاف إلا إلى نوع واحد من الجمل، ومن هذا القبيل: (إذا) الدالة على المستقبل، فهي كما يفهم من كلامه لا تضاف إلا إلى الجملة الفعلية،[103] والرّاجح خلافا للمشهور.[104]

وأمّا لدى الفرّاء(207هـ) فلم ترد إشارات كثيرة للجملة المضاف إليها، ومما وَرَدَ لديه الإشارة إلى أنَّ أسماء الزّمان، كاليوم وحين وإذ وإذا تضاف إلى الجملة الفعلية التي

---

(100) الكتاب 3: 117–118

(101) الحقيقة أنَّ إضافة (آية) إلى الجملة الفعلية موضع خلاف بين النحاة، فسيبويه على إضافتها إلى الجملة الفعلية، والمبرّد على إضافتها إلى المصدر، وإضافتها إلى الفعلية بعيدة في نظره، وزعم أبو الفتح أنها إنما تضاف إلى المفرد نحو (إنّ آية ملكه أن يأتيكم التابوت) وقال: الأصل بآية ما يقدمون أي بآية إقدامكم، وفيه حذف موصول حرفي غير (أن) وبقاء صلته، وقال ابن مالك: تُضاف إلى الفعل المتصرّف مجردًا أو مقرونًا بـ ما المصدرية أو ما النافية، وقال ابن هشام عن (ما): والأصوب أنها مصدرية، وعقّب ابن مالك بأنّ في إضافة (آية، وريث، ولدن) شذوذًا، وأشذّ منها إضافة (ذي) إلى الفعل. انظر: شرح التسهيل 3: 259–260 وارتشاف الضرب، ص1832 وشرح الرضي الكافية 3: 173 ومغني اللبيب ص549 وخزانة الأدب 6: 512–520

(102) الكتاب 3: 119

(103) الكتاب 3: 119

(104) المشهور عند النحاة . خلافا للأخفش والكوفيين . أنّ (إذا) إذا دلت على المستقبل أضيفت إلى الجملة الفعلية فقط. انظر: المغني، ص97 والخزانة3: 29–33 وإعراب الجمل وأشباه الجمل، ص 234، وللتوسع في هذه القضية. انظر: معالم التفكير في الجملة، ص114

فعلها ماض أو مضارع، أو إلى الجملة الاسمية. وفي ذلك قوله: "وقوله: (يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ)[105] متى يوم الدين؟ قال الله: (يوم الدّين. يَوْمَهُمْ على النارِ يُفْتَنُونَ)،[106] وإنما نصبت (يومهم) لأنك أضفته إلى شيئين، وإذا أضيف اليوم والليلة إلى اسم له فعل، فارتفعا نصب اليوم، وإنْ كان في موضع خفض أو رفع، وإذا أضيف إلى فَعَل أو يفعَلُ أو إذا كان كذلك ورفعه في موضع الرّفع، وخفضه في موضع الخفض يجوز، فلو قيل: يومُ هم على النار يفتنون فرفع يوم لكان وجها، ولم يقرأ به أحد من القراء".[107] فالفرّاء أشار إلى الجملة المضاف إليها في قوله: "وإنما نصبت (يومهم) لأنك أضفته إلى شيئين" ثم فصّل الشّيئين اللذين أضيفت إليهما المواقيت، فهما: إمّا (فعلَ ويَفْعلُ) أي إلى الجملة الفعلية، وإمّا (اسم له فعل) أي الجملة الاسمية التي مسندها فعل.

وأشار الفراء في موضع آخر إلى (اليوم) عند إضافته إلى الجملة الفعلية أنّه مضافٌ إلى غير الاسم، وفي هذا الوصف دليل على وعي الفراء بإضافة اسم الزمان إلى الجملة، قال: "وقوله: (هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ)[108] ترفع (اليوم) بـ (هذا)، ويجوز أن تنصبه؛[109] لأنه مضاف إلى غير اسم... وما أُضيف إلى كلام ليس فيه مخفوض فافعل به ما فعلت في هذا؛ كقول الشاعر:[110]

على حينَ عاتبتُ المشيب على الصِبا وقلتُ أَلَمَّا تَصْحُ والشيب وازِع

وتفعل ذلك في يوم، وليلة، وحين، وغَدَاة، وعشيَّة، وزمن، وأزمان وأيام، وليال، وقد يكون قوله: (هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ) كذلك، وقوله: (هذا يَوْمُ لا يَنْطِقُونَ)[111] فيه ما في قوله: (يوم ينفع) وإن قلت: هذا يومٌ ينفع الصادقين، كما قال الله: (واتقوا يوماً لا تَجْزِي نَفْسٌ)[112] تذهب إلى النكرة كان صوابا،[113] والنصب في مثل هذا مكروه في الصفة؛ وهو على

(105) سورة الذاريات الآية 12

(106) سورة الذاريات الآية 13

(107) معاني القرآن للفراء 3: 83 وانظر: 1: 327 و3: 225–226

(108) سورة المائدة الآية 119

(109) وهو قراءة نافع، ووافقه ابن محيصن.

(110) البيت للنابغة الذبياني. انظر: خزانة الأدب 3: 151

(111) سورة المرسلات الآية 35

(112) سورة البقرة الآية 123

ذلك جائِز، ولا يصلح في القراءة".[114] ففي النص السابق أشار الفراء إلى أنّ أسماء الزمان تضاف إلى الجملة، والشواهد التي ساقها شواهد أضيفت فيها أسماء الزمان إلى الجملة الفعلية، وقد صرّح الفراء بإضافة إلى غير الاسم، ولنا أنْ نفهم من كلامه هذا (إضافة إلى غير الاسم) أنه يعني إضافتها إلى الجملة.

وأشار الفراء إلى أنّ (إذ) و(إذا) لا تُضاف إلى الأسماء، وإنما تضافان إلى الجملة الفعلية، أو الجملة الاسمية المخبر عنها بالفعل، ومثلها جميع المواقيت لأنها بمعناهما. قال: "وإنما استجازت العربُ: أتيتك يوَم مات فلان، وآتيتك يوَم يقدم فلان؛ لأنهم يريدون: أتيتك إذ قدم، وإذا يقدم؛ فـ (إذ وإذا) لا تطلبان الأسماء، وإنما تطلبان الفعل، فلما كان اليوم والليلة وجميع المواقيت في معناهما أضيفا إلى فعلَ ويفعَلُ وإلى الاسم المخبر عنه"[115]

3.4. جملة الحال

الجملة الحالية من الجمل ذوات المحل الإعرابي، ومحلها النصب؛ لأنها واقعة موقع الاسم المنصوب، ووظيفة الحال في الجملة هي أن تبين هيئة صاحبها وقت حدوث الفعل، ويشترط فيها أن تشتمل على عائد يربطها بصاحب الحال، والعائد إما أن يكون الضّمير، أو الواو، أو الاثنين معا، أو الواو وقد. وأن يكون صاحب الحال معرفة،[116] مع عدم وجود المانع من مجيء الجملة حالا.[117]

3.4.1. الجملة الحالية ومحلها الإعرابي

(113) يرمي الفراء بذلك إلى أنه يجوز تنوين (يومٌ) فتكون الجملة صفة له على كره، لأنّ الضمير العائد محذوف، ويكون التقدير: (هذا يومٌ لا ينطقون فيه) ويبدو من خلال هذا النص أن الفراء ممن يجيز حذف الضمير العائد المجرور على ضعف وكراهية.

(114) معاني القرآن للفراء 1: 327

(115) معاني القرآن للفراء 3: 226

(116) الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، ولكنه قد يأتي نكرة على ما ورد لدى إمام النحاة سيبويه. انظر: الكتاب 2: 112

(117) انظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص186–188

لسيبويه إشارات تؤكد إدراكه للجملة الحالية مفهوما ودلالة وإعرابا،[118] ولا نعدم إشارة سيبويه إلى أن محل جملة الحال هو النصب، وذلك بتأويله لها باسم مفرد منصوب على الحالية حينا.[119]

وللفراء إشارات إلى الجملة الحالية، لكنّ الفرَّاء عبّر بمصطلح القطع[120] عن الحال المفردة وعن الجملة الحالية أيضًا، ومن ذلك: "وقوله: (يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ) [121] خفض، تجعلها نعتا (لقوم)، ولو نصبت على القطع [122] من أسمائهم في (يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ) كان وجها." [123] ففي نص الفرَّاء ما يُفهم منه على أنه نصّ على محل جملة (يحبهم) نصب على القطع في أحد وجهيها، ويُفهم من الكلام أيضًا أنّ هذا التوجيه الإعرابي ليس لجملة (يحبهم ويحبونه) وإنما لـ (أذلةٍ) والذي يقوّي هذا الفهم قوله "ولو نصبت على القطع من أسمائهم (يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ)".

ومما أورده الفراء جملة حالية وأوّلها باسم مشتق منصوب النص التالي، قال:"وقال آخر:

---

(118) انظر: الكتاب 1: 54 و90 و131 و149 و155 و355 و357 و362 و391 و2: 33 و34 و61 و118 و395 و406 و3: 122 و85–86 و88 و98 و98–99 ومعالم التفكير في الجملة عند سيبويه، ص105

(119) انظر: الكتاب 3: 85 و88 و98 و99 ومعالم التفكير في الجملة عند سيبويه، ص106

(120) القطع مصطلح كوفي دل به الفراء على الحال. انظر: معاني القرآن للفراء 1: 7 و12 و 193 و213 و313 و348 و377 و380 و2: 6 و210

(121) سورة المائدة الآية 54 وتمامها (يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ)

(122) في جملة (يحبهم) أوجه: فهي في محل جرّ على الصفة لقومٍ، و(يحبونه) جملة معطوفة عليها، وبذلك تكون الصفة جملةً قد تقدّمت على الصفة الصريحة (أعزّةٍ، وأذلةٍ)، وهي كذلك عند من يرى من النحاة ببطلان قول من يعتقد بوجوب أن يُبدأ بالمفرد ثم بالظرف أو عديله ثم بالجملة، أو هي في محل جر صفة، و(يحبهم) في محل نصب على الحال، لأنّ الواو واو الحال، وبعضهم يقدّر معها مسندًا إليه محذوفا، والتقدير: (وهم يحبونه) ليتخلص من إشكالية اقتران الفعل المضارع المثبت بواو الحال. وهما (يحبهم ويحبونه) جملة اعتراضية اعترضت بين الصفة والموصوف لأنَّ فيها تأكيدًا وتسديدًا للكلام. انظر: الدر المصون 4: 307–309 ويوحي النصّ السابق للفراء بأنه جوّز أن تكون حالا.

(123) معاني القرآن للفراء 1: 313 وانظر: 1: 24 و214 و240–241 و282 و3: 155

من التَّريحيَّات جَعْدا آرِكا يقصُر يمشي ويطول باركا

كأنه قال: يقصر ماشيا فيطول باركا، فكذلك (فَعلَ) إذا كانت في موضع صلة لنكرة أتبِعها (فاعِل) وأُتبعته"[124] فالفراء أوّل جملة (يمشي) باسم مشتقٍ منصوبٍ، فقال: يقصُر ماشيا، دون أن يصرّح باسم هذه الجملة ولكن تأويله لها باسم مشتق مفرد منصوب يوضّح بأنها جملة حالية.

والجملة الحالية إما أن تكون اسمية وإمّا أن تكون فعلية، وللاسمية ثلاثة أنماط: اسمية يربطها الضّمير والواو معًا، اسمية يربطها الضّمير، واسمية ربطها الواو فقط، وهي الواو التي اصطُلح عليها عند المتأخرين بواو الحال، غير أن هذه الواو كثر القول فيها، وتعددت تسمياتها عند النحاة، فمنهم من جعلها حرف عطف، ومنهم من جعلها واو الوقت، ومنهم من جعلها واو الابتداء، وربما يعود الخلاف في تسميتهما إلى غير سبب، من أهمها أن سيبويه أوحى بتلك التسميات في كتابه.[125]

---

(124) معاني القرآن للفراء 1: 214

(125) قال سيبويه: (فإنما وَجَّهوه على أنه يغشىطائفةً منكم، وطائفةٌ في هذه الحال، كأنه قال: إذ طائفةٌ في هذه الحال، فإنَّما جَعَلَه وقتًا ولم يُرِد أن يجعلها واو عطفٍ، وإنما هي واو الابتداء) الكتاب1: 90 ربما كان هذا النص بقلق مصطلحه سبَّب اختلافا في تسمية هذه الواو عند النحاة، فأغلبهم نصّ على أن واو الابتداء هي واو الحال، ونصّ آخرون على أن واو الحال هي واو العطف، وبعضهم على أنها واو الوقت، وبعضهم جعلها للظرف.. ولتبيان ذلك نسوق النصوص التالية:

قال صاحب (الفصول المفيدة في الواو المزيدة) عن واو الحال: "وتسمى أيضا واو الابتداء وهي الداخلة على الجملة التي تقع حالا" الفصول المفيدة، ص155 وقال: "وهذه الواو وإن كانت تسمى واو الحال فأصلها العطف" ص160 وقال: "وتسميتها واو الحال لا تخرجها عن أن تكون مجتلبة لضم جملة إلى جملة" ص175 وقال: "وقد تقدم عن الحنفية أن الواو حقيقة في العطف مجاز في الحال" الفصول المفيدة في الواو المزيدة، للعلائي الدمشقي، تح: حسن موسى الشّاعر، ط: دار البشير – عمان 1990م، ص233

وقال الفراء: " جعل الواو كأنها ظرف للفعل متصلة بالفعل" معاني الفراء 1: 240 وقال الأخفش: " وطائفةٌ في هذِه الحال. وهذه واو ابتداء لا واو عطف" معاني الأخفش، ص80، وقال المبرد: "وإذا كان في الثانية ما يرجع إلى الأول جاز ألا تعلقه به بحرف العطف وإن علقته به فجيد، وإذا كان الثاني لا شيء فيه يرجع إلى الأول، فلا بد من حرف العطف، وذلك قولك: مررت برجل زيدٌ خير منه، وجاءني عبد الله أبوه يكلمه، وإن شئت قلت: وزيد خير منه وأبوه يكلمه، بالواو وهي حرف عطف" المقتضب 4: 125 وقال الزجاج: "وهذه واو الحال"معاني القرآن وإعرابه1: 480 وسمَّاها ابن السرّاج (واو الوقت). انظر: الأصول في النحو

ومما ورد لدى الفراء من أنماط الجملة الحالية في معاني القرآن الجملة الفعلية الماضوية والجملة الفعلية المضارعية المثبتة.

ويبدو أن الفراء ممن يوجب اقتران الجملة الفعلية الماضوية التي تقع حالا بـ (قد) ظاهرة أو مقدّرة. قال: "وقوله: (كَيْفَ تَكْفُرونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُم أَمْواتاً)[126] المعنى – والله أعلم – وقد كنتم، ولولا إضمار (قد) لم يجز مثله في الكلام، ألا ترى أنه قد قال في سورة يوسف:

1: 265 وعلّق ابن جني على تسميتها واو الابتداء عند سيبويه، فقال: (ولهذا قال سيبويه واو الابتداء يعني هذه الواو، إذ كان ما بعدها سبيله أن يكون جملة من مبتدأ وخبر. انظر: سر صناعة الإعراب 2: 645 وقال ابن هشام: "تُسمَّى (واو الحال) غير تسمية، إذ ذكر ابن هشام – بعدما سماها (واو الحال) – أنها تسمى أيضًا واو الابتداء. قال: ويقدرها سيبويه والأقدمون بـ إذ، ولا يريدون أنها بمعناها، إذ لا يرادف الحرف الاسم، بل إنها وما بعدها قيد للفعل السابق" المغني، ص 470–471 و"قال الدماميني: هذه الواو مستعارة من العطف لربط جملة الحال بعاملها كاستعارة الفاء من العطف لربط الجزاء بالشّرط" حاشية الصبان 2: 281، ومعاني الواو في اللسان "، ومن ذلك قول ابن منظور: "ومنها واوات الحال، كقولك: أتيته والشّمس طالعة، أي في حال طلوعها... ومنها واُو الوَقْتِ كقولك اعْمل وأَنتَ صَحِيحٌ أَي في وقْتِ صِحَّتِك والآنَ وأَنت فارِغٌ فهذه واُو الوقت وهي قَريبة من واو الحال" اللسان مادة (وا)، ولا أرى فرقاً بين المثالين، إذ أشار سيبويه في النص السابق إلى أنّ واو الابتداء للوقت. قال: "كأنه قال (إذ طائفةٌ في هذه الحال) فإنَّما جَعَلَه وقتاً"... ووقف الدكتور محمود الجاسم عند هذا النص بقلقه الاصطلاحي وغموض عبارته، فجعله سببا من أسباب التعدد في التحليل النحوي. فقال: " وقد يظهر الغموض عند سيبويه في اضطراب الدلالة الاصطلاحية التي يبتغيها، فيقود اختلاف فهم النحاة لتلك الدلالة إلى تعدد في التحليل النحوي... فلم يوضّح سيبويه معنى الحالية للواو، فجاء تمثيله قلقاً يحتمل غير وجه، فقوله: " وطائفة في هذه الحال " تجعل دلالة الحالية محتملة، وقوله: " كأنه قال إذ طائفةٌ في هذه الحال، فإنما جعله وقتاً " يدل في ظاهره على أنها بمعنى (إذ) الظرفيّة الزّمانيّة، وقوله: " ولم يرد أن يجعلها واو عطف، وإنما هي واو الابتداء"، يجعلها تحتمل الاستئناف، لتكون في بداية جملة، لذلك اختلف النحاة في الدلالة الاصطلاحية التي يبتغيها سيبويه لهذه الواو، ومن ثَمّ تعددت الأوجه في تحليلها، فعن مكي أنها واو الابتداء، ولعله يريد بها الواو الاستئنافية التي تتصدر كلاماً منقطعاً عمّا قبله. ثم أضاف أنه قيل في هذه الواو: إنها للحال، وقيل أيضاً: إنها بمعنى (إذ) ولا يخفى أثر كلام سيبويه في هذه الأوجه، فإنه يحتملها جميعاً. ويعقب ابن هشام بأن المراد من كلام سيبويه هو أنها واو الحال، وأن تقديرها بـ (إذ) لا يقصد به أنها بمعناها، فالحرف لا يرادف الاسم، وإنما يراد بهذا التقدير أنها وما بعدها قيد للفعل السابق، كما أنّ (إذ) كذلك.." تعدد الأوجه في التحليل النحوي، د. محمود حسن الجاسم، ط1: دار نمير – دمشق2007م، ص101–102

(126) سورة البقرة الآية 28

(إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ)[127] المعنى – والله أعلم – فقد كَذَبتْ. وقولك للرجل: أصبحتَ كَثُر مالُك، لا يجوز إلاّ وأنتَ تريدُ: قد كَثُر مالُك؛ لأنهما جميعا قد كانا، فالثاني حال للأوّل، والحالُ لا تكون إلا بإضمار (قد) أو بإظهارها"[128] وقال في موضع آخر: "وقوله: (أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)[129] ... وقد قرأ الحسن(حصِرةً صدورهم)، والعرب تقول: أتاني ذهب عقلُه، يريدون قد ذهب عقله. وسَمع الكسائي بعضهم يقول: فأصبحتُ نظرت إلى ذات التنانيرِ. فإذا رأيت فَعَلَى بعد كان ففيها (قد) مضمرة، إلا أن يكون مع (كان) جحد، فلا تضمر فيها (قد) مع جحد، لأنها توكيد، والجحد لا يُؤكَّد؛ ألا ترى أنك تقول: ما ذهبت، ولا يجوز: ما قد ذهبت."[130] فالفرَّاء يشير في النص السّابق إلى أن الجملة الفعلية الماضوية المثبتة لا تكون حالاً إلا بـ قد ظاهرة أو مقدرة، أما الجملة الماضوية المنفية فلا تكون بـ قد، لأنهما نقيضان.

ومن أنماط الجملة الحالية التي وردت لدى الفراء جملة فعلية مضارعية مثبتة، ومن ذلك قوله:"وقوله: (كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا)[131] يحمل من صلة الحمار؛ لأنه في مذهب نكرة، فلو جعلت مكان يحمل حاملا لقلت: كمثل الحمار حاملا أسفارا"[132] ففي النص إشارة إلى جملة (يحمل) قد تكون حالية للمعرفة غير المحضة، وقد تكون وصفية؛ لأن (أل) هذه جنسية لم تكسب الاسم التعريف، فالحمار جارٍ مجرى النكرة.

3.5. جملة جواب الشرط الجازم المقترنة بالفاء أو إذا الفجائية

هذه الجملة هي التي تكون جوابا لأداة شرط جازمة، ولا تتصدر بمفرد يُجزم لفظًا، وهو المضارع المجرد من (لن، وقد، وما، والسّين، وسوف) أو محلا كالفعل الماضي

(127) سورة يوسف الآية 27
(128) معاني القرآن للفراء1: 24
(129) سورة النساء الآية 90
(130) معاني القرآن للفراء1: 282
(131) سورة الجمعة الآية 5
(132) معاني القرآن للفراء 3: 155

المتصرف المجرد من (قد، وما، ولا) وبعبارة أخرى: الجملة التي تقع جوابا للشرط الجازم ولا تصلح أن تكون جملة شرط له، فهي محلها الجزم"[133]

3.5.1. جملة الجواب ومحليتها

ونصّ سيبويه على أنّ جواب الشّرط لا يكون إلا بالفعل أو بالفاء وأفاد من الخليل أنَّ (إذا) تحل محل الفاء. [134]

ويكاد يجمع النحاة على متابعة سيبويه في قوله الذي يذهب فيه إلى (أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بالفعل أو بالفاء،[135] ولدى سيبويه ما يوحي بوعيه لمحلية جملة جواب الشّرط الجازم المقترن بالفاء.[136]

ويجد المتصفح في نصوص الفرَّاء استخداماًصريحاً لمصطلحي الجزاء والجواب، وإلماحًا إلى أنّ محل الجواب هو الجزم. قال الفرَّاء: "فإذا جئت إلىالع ُطُوف التي تكون في الجزاء وقد أجبته بالفاء كان لك في العطف ثلاثة أوجه؛ إن شئت رفعت العطف؛[137] مثل قولك: إن تأتني فإني أهل ذاك،وتـ ُؤْجُر وتحمدُ، وهو وجه الكلام. وإن شئت جزمت, وتجعله كالمردود على موضع الفاء. والرّفع ُعلى ما بعد الفاء. وقد قرأت القرّاء (منْيضلِ الله فلا هادِيَ لـهوَيذَرهُ م) [138] رَفْع وجَزْم. وكذلك (إِنْ تـُبدُوا الصّدقاتِفَنِعِمَّا هِي وإِنْتـُخْفُوها

---

(133) إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص231 وذهب الأستاذ الإنطاكي إلى أن في محل هذه الجملة أقوالا، الأول: أنه لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جزء من التركيب الشّرطي، والجزء لا محل له، والثاني: محلها الجزم، والأخير وهو قول الإنطاكي: لا محل لها؛ لأنها لم تقع موقع المفرد. انظر: محاضرات في الإعراب الجمل وأشباهها للإنطاكي، ص31

(134) الكتاب 3: 63–64

(135) الكتاب 3: 63، وانظر: معاني القرآن للفراء،1: 475 – 476، والمقتضب 2: 49، 72، والأصول في النحو2: 164، والإيضاح 320، وسر صناعة الإعراب 254 – 255، والمقتصد، ص 1040، وشرح المفصل9: 2، وللتوسع في هذه القضية انظر: الجملة الشّرطية عند النحاة العرب، ص 66

(136) انظر: الكتاب 3: 90–91 ومعالم التفكير في الجملة عند سيبويه، ص121

(137) يبدو أنَّ مراد الفراء بالعطف هو الاستئناف، وأنّ استعمال الفراء لمصطلح العطف فيه تسامحٌ في حال رفع ما بعد الواو، مالم يكن مراده أن الجملة اسمية محذوفة الصدر معطوفة على ما قبلها، ويبقى المعنى على الاستئناف أقرب.

(138) سورة الأعراف الآية 186

وتُؤْتُوها الفقراءَ وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ يُكَفِّرُ) [139] جَزْم ورفع. ولو نصبْتَ على ما تنصب عليه عُطُوف الجزاء إذا استغنى لأصبت... وأكثر ما يكون النصب في عُطُوف إذا لم تكن في جواب الجزاء، فإذا كانت للفاء فهو الرّفع والجزم". [140] فنظرة الفرَّاء إلى جواب الشّرط الجازم المقترن بالفاء هي نظرة سيبويه أن محله الجزم، ويدلنا على ذلك عطفه الفعل المضارع عليه مجزوما.

3.5.2. اقتران جواب الشّرط بالفاء أو إذا الفجائية

سبقت الإشارة إلى أنّ أدوات الشّرط تقتضي شرطًا وجوابًا، أما جواب الشّرط الجازم فمن حقه أن يكون فعلا مضارعا قابلاً للجزم، لأن أدوات الشرط الجازمة أدوات عاملة، يظهر عملها في الفعل المضارع، فإذا لم يكن الجواب فعلا مضارعا، توصلت العرب في نطقهم إلى الجواب بالفاء، فيكون ما بعد الفاء مما يبتدأ به "لأنك إذا أدخلت الفاء في جواب الجزاء استأنفت ما بعدها وحسن أن تقع بعدها الأسماء"[141] وهو حينئذ لا يجزم لفظًا وإنما يجزم محلاً، [142] وقد نصّ سيبويه على أن جواب الشّرط لا يكون إلا بالفعل أو بالفاء، ومن المواضع التي اقترن فيها جواب الشّرط بالفاء لدى سيبويه الجملة الاسمية، والجملة الفعلية المصدرة بـ لا،[143] والجملة الفعلية الطلبية التي فعلها فعل أمر. [144]

ونصَّ الفرَّاء على أن الجزاء إما أن يستقبل بالفاء وإما أن يستقبل بجزم. قال: "لأن الجزاء له جواب بالفاء. فإن لم يستقبل بالفاء استقبل بجزم مثله، ولم يُلْقَ باسم، إلا أَنْ يُضمر في ذلك الاسم الفاء. فإذا أضمرت الفاء ارتفع الجواب " [145] فالفرَّاء حدد في النص السّابق أن الجواب بالفاء أو بالفعل.

---

(139) سورة البقرة الآية 271

(140) معاني القرآن للفراء 1: 86–87

(141) الكتاب 1: 258

(142) انظر: المقتصد، ص 1042 والجملة الشّرطية، ص278

(143) انظر: الكتاب 3: 69 ولاقتران الفاء الرابطة بالجملة الاسمية نظائر في الكتاب انظر: 1: 258 و3: 68 و72 و90

(144) انظر: الكتاب 1: 136

(145) معاني القرآن للفراء 1: 422

أما الأنماط الإجرائية لجملة جواب الشّرط عند الفرَّاء فكان منها الجملة الاسمية، والجملة الفعلية التي فعلها مضارع مصدر بـ لا. قال الفرَّاء: "ومثله قوله: (فإمّا يأتيَنَّكُم منِّي هُدًى فمَنْ تبِع هُداي) في البقرة[146] (فمَنِ اتَّبَع هُداي) في "طه"[147] اكتفى بجوابٍ واحد لهما جميعا فـ(لا خَوفٌ عَليْهِم) في البقرة، فـ(لا يَضِلُّ ولا يَشْقَى) في طه. وصارت الفاء في قوله (فمَنْ تبِع) كأنها جواب لـ إمّا،[148] ألا ترى أنّ الواو لا تصلُح في موضع الفاء، فذلك دليلٌ على أن الفاء جواب، وليست بنَسَقٍ."[149] فالفرَّاء في الآيتين السّابقتين جعل جملة جواب الشّرط المقترن بالفاء مرة جملة اسمية ومرة جملة فعلية مصدرة بلا.

وكذلك الجملة الفعلية التي فعلها طلبي (مضارع مصدر بنهي). قال الفرَّاء: "وقوله: (ربِّ فلا تجْعَلْني)[150] هذه الفاء جَوابٌ للجَزاء لقوله (إمّا تُرِيَنّي)[151] اعترض النداء بينهما كما: تقول إن تأتني يا زيد فعجِّل، ولو لم يكن قبله جَزاء لم يجز أن تقول: يا زيد فقم، ولا أن تقول يا ربّ فاغفر لي؛ لأنَّ النداء مُستأنف، وكذلك الأمر بعده مُستأنف لا تدخله الفاء ولا

(146) سورة البقرة الآية 95 وتمامها (قُلنا اهْبِطوا منْها جَميعًا فإمّا يأتِيَنَّكُم منِّي هُدًى فمَنْ تبِع هُداي فلا خَوفٌ عَليْهِم ولا هُم يَحْزَنُونَ)

(147) سورة طه الآية 123 وتمامها (قالَ اهْبِطا منْها جَميعًا بَعْضُكُم لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فإمّا يأتِيَنَّكُم منِّي هُدًى فمَنِ اتَّبَع هُداي فلا يَضِلُّ ولا يَشْقَى)

(148) يرى الفراء في الآيتين السابقتين أن جواب الشّرط كان جوابا للشرطين المتقدمين، وقد قيل فيها غير قول، فالفراء على أنَّ الجواب للشرطين متقدمين. وقيل المعنى في هذه الآية يمنع أَنْ يكونَ (فلا خوف) جوابًا للشرطين، وقيل: جوابُ الشّرط الأول محذوفٌ تقديرُه: فإمَّا يأتيَنَّكم مني هدىً فاتَّبعوه، وقولُه: (فَمَنْ تَبِع) جملةٌ مستقلةٌ. وهو بعيدٌ أيضًا. و(مَنْ) يجوزُ أَنْ تكونَ شرطيةً وهو الظاهُر، ويجوز أَنْ تكونَ موصولةً، ولَحَظَ للفاءُ في خبرِها شبيهًا لها بالشّرطِ فإن كانتْ شرطيةً كان (تبع) في محل جزم، وكذا: (فلا خَوفٌ) لكونِهما شرطًا وجزاءً، وإنْ كانت موصولةً فلا محلَّ لـ(تَبِع). وإذا قيل بأنَّها شرطيةٌ فهي مبتدأٌ أيضًا، ولكنْ في خبرها خلافٌ مشهور: الأصحُّ أنه فعلُ الشّرطِ، بدليل أنه يَلزُم عودُ ضميرٍ مِنْ فعلِ الشّرط على اسمِ الشّرط، ولا يلزُم ذلك في الجوابِ.. انظر: الدر المصون 1: 298–303

(149) معاني القرآن للفراء 1: 59 وانظر: 1: 85 و86–87 و414 و422–423 و475–476 و 2: 51 و202

(150) سورة المؤمنون الآية 94 وتمامها (ربِّ فلا تجْعَلْني في القَوْمِ الظّالِمينَ)

(151) سورة المؤمنون الآية 93 وتمامها (قُلْ ربِّ إمّا تُرِيَنِّي ما يُوعَدُونَ)

الواو". [152] فجملة جواب الشّرط المقترنة بالفاء في النص السّابق جملة فعلية فعلها مضارع مصدر بـ لا الناهية.

ومن الجمل التي وقعت جوابا مقترنا بالفاء الجملة الفعلية المصدرة بـ قد، ومثالها لدى الفرَّاء النص التالي. قال: "حدثني أبو جعفر الرّؤاسي قال: قلت لأبى عمرو بن العلاء: ما هذه الفاء التي في قوله(فَقَدْ جاءَ أَشْراطُها) [153]؟ قال: جواب للجزاء. قال: قلت: إنها (أَنْ تأتيهم) مفتوحة؟ قال: فقال: معاذ الله إنما هي (إِنْ تَأْتِهِم). قال الفرَّاء: فظننت أنه أخذها عن أهل مكة؛ لأنه عليهم قرأ، وهي أيضًا في بعض مصاحف الكوفيين: تأتهم بسنة [154] واحدة، ولم يقرأ بها أحد منهم... والجزم جائز تجعل: هل ينظرون إلا السّاعة مكتفيا، ثم تبتدئ: إِن تأتهم، وتجيئها بالفاء على الجزاء". [155] فالجملة المقترنة بالفاء جملة فعلية مصدرة بـ قد.

ومما تقدّم نجد أنَّ الفرَّاء نصَّ على أنَّ جواب الجزاء إما أن يستقبل بجزم أو بالفاء، وأنه ممن قال إن الشّرطين المتتاليين يكتفيان بجواب واحد، ومن الجمل التي أوردها مقترنة بالفاء الجملة الاسمية والجملة الفعلية التي فعلها طلبي، والجملة الفعلية المصدرة بلا النافية، والمصدرة بـ قد.

3.5.3. حذف الفاء الرّابطة

أشار سيبويه (180هـ) إلى أنّ فاء المجازاة قد تحذف اضطرارًا، وهي واجبةٌ لفظًا مقصودةٌ معنًى، عنده، ويكون التقدير عندئذٍ على تقديم الجملة الاسمية إنْ كان مبتدؤها مذكورا أو مقدرا، ويكون عندها الجواب محذوفا لقرينة، وأجاز أن يكون على إضمار الفاء. (156)

---

(152) معاني القرآن للفراء 2: 241 وانظر: 1: 200 و414

(153) سورة محمد الآية 18 وتمامها(هَلْ ينظرونَ إلا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُم بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا فَأَنَّىٰ لَهُمْ إِذَا جَاءَتْهُمْ ذِكْرَاهُمْ) وموضع الشّاهد على قراءة أبي عمرو بن العلاء بكسر همزة إنْ كما أوردها الفراء.

(154) هي في النص الأصلي (بسينة)، ونصَّ المحقق على أنها كذلك في كل النسخ، لكنه أشار إلى أنها قد تكون (بسنة) ولعل النفس تطمئن أكثر إلى افتراضه هذا، ولذلك آثرنا أن تكون في المتن بدلا من الحاشية.

(155) معاني القرآن للفراء 3: 61

(156) انظر: الكتاب 3: 65 و68 و398 والمغني، ص552

وتابعه الفرَّاء (207هـ) في أن فاء الجواب يمكن أن تضمر. قال: "وقد يكون (ما جئتم به السّحرَ) تجعل السّحر منصوبا؛ كما تقول: ما جِئت به الباطل والزّور. ثم تجعل (ما) في معنى جزاء و(جِئتم) في موضع جزم إذا نصبت، وتضمر الفاء في قوله (إِنَّ الله سَيبطِلُه) فيكون جوابا للجزاء، والجزاء لا بدّ له أن يجاب بجزم مثله أو بالفاء، فإن كان ما بعد الفاء حرفا من حروف الاستئناف وكان يرفع أو ينصب أو يجزم صلح فيه إضمار الفاء، وإن كان فعلا أوّله الياء أو التاء أو كان على جهة فَعَلى أو فعلوا لم يصلح فيه إضمار الفاء؛ لأنه يُجزم إذا لم تكن الفاء، ويرفع إذا أدخلت الفاء، وصلح فيما قد جُزِم قبل أن تكون الفاء لأنها إن دخلت أو لم تدخل فما بعدها جزم؛ كقولك للرجل: إن شئت فقم؛ ألا ترى أنّ (قم) مجزومة ولو لم يكن فيها الفاء, لأنك إذا قلت إن شئت قم، جزمتها بالأمر، فكذلك قول الشّاعر:

من يفعلِ الحسناتِ اللهُ يُشكرها والشّرُّ بالشّرِّ عِند اللّهِ مِثلانِ

ألا ترى أن قولك: (الله يشكرها) مرفوع كانت فيه الفاء أو لم تكن، فلذلك صلح ضميرها". (157)

فالفرَّاء وجد أن الجواب إذا استحق أن يقترن بالفاء، فالفاء موجودة حكما ذُكرت أم لم تُذكر.

3.5.4. حذف جملة جواب الشّرط أو حذف جزء منها

العبارة الجوابية هي أكثر أجزاء الجملة الشّرطية تعرضًا للحذف، وتُحذف إذا دل عليها دليل أو كانت معروفة لا يحتاج إلى ذكرها أو كان لحذفها غرض بلاغي مثل دفع الذهن إلى تصوير عظمة أمر ما.(158) ومثّل سيبويه(180هـ) لشرط حُذِف شيءٌ من جوابه مع بقاء الفاء الرّابطة للجواب. (159) ويجري حذف العبارة الجوابية في حالات عدة نذكر منها: (160)

---

(157) معاني القرآن للفراء 1: 475–476 وانظر: 1: 422–423

(158) انظر: الجملة الشّرطية، ص340

(159) انظر: الكتاب 1: 258

(160) عرض د. إبراهيم شمسان لحالات حذف الجواب في الجملة الشّرطية وقد أفدتُ منه في هذه الحالات التي أوردتها. انظر: الجملة الشّرطية، ص342–346

3.5.4.1. إذا عرف معنى الجواب

نصَّ الفرَّاء(207هـ) على أنّ جواب الشّرط قد يُضمر إذا عُرِف وفُهم معناه. قال: "وقوله: ﴿فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ﴾[161] فافعل، مضمرة، بذلك جاء التفسير، ذلك معناه. إنَّما تفعله العرب في كل موضع يعرف فيه معنى الجواب، ألا ترى أنك تقول للرجل: إنْ اسْتَطَعْتَ أنْ تَتَصَدَّق، إنْ رَأَيتَ أنْ تَقُومَ معنا، بترك الجواب، لمعرفتك بمعرفته به. فإذا جاء ما لا يعرف جوابه إلا بظهوره أظهرته كقولك للرجل: إنْ تَقُمْ نُصبْ خيرًا، لابد في هذا من جواب، لأن معناه لا يعرف إذا طرح"[162]. فكل ما قدّمه الفرَّاء من أمثلة صحّ فيها حذف الجواب لفهمه من السّياق.[163]

3.5.4.2. إذا دخل على أداة الاستفهام

يحذف جواب الشّرط إذا دخلت على أداة الشّرط أداة استفهام، لأن الجواب يصبح للاستفهام لا للشرط. يقول الفرَّاء في قوله تعالى (أفإن مت فهم خالدون)[164] : "دخلت الفاء في الجزاء وهو (إن) وفي جوابه؛ لأن الجزاء متّصل بقُرآن قبله. فأدخلت فيه ألفِ الاستفهام على الفاء من الجزاء. ودخلت الفاء في قوله (فهم) فانه جواب للجزاء. ولو حُذفت الفاء من قوله (فهم) كان صَوَابًا من وجهين أحدهما أن تريد الفاء فتُضمرها، لأنها لا تغّير (هم) عن رفعها فهناك يصلح الإضمار. والوجه الآخر أن يراد تقديم (هم) إلى الفاء فكأنّه بـ قيل: أفهم الخالدون إن متّ".[165]

3.6. الجملة التابعة

يُقصّد بالجملة التابعةِ الجملةُ التي تتبع ما قبلها في المحل الإعرابي، وهي نوعان تابعة لمفرد وتابعة لجملة لها محل من الإعراب، فأّما التابعة لمفرد فهي الجملة الواقعة

---

(161) سورة الأنعام الآية 35

(162) معاني القرآن للفراء 1: 331 – 332 ولذلك نظائره لدى الفراء. انظر: 1: 97، 2: 6، 2: 63، 2: 247، والمغني، ص849

(163) الكوفيون ماعدا الفراء يجيزون تقّدم جواب الشّرط على الأداة. انظر: شرح الرضي على الكافية 4: 97

(164) سورة الأنبياء الآية 34

(165) معاني القرآن للفراء 2: 202

صفة، والجملة المعطوفة على اسم مفرد، وأما الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب فهي الجملة المعطوفة على جملة، والجملة المبدلة.[166]

غير أنني سأجمع الحديث عن الجملة المعطوفة على جملة والجملة المعطوفة على مفرد، نظرًا لأنهما معطوفتان على ما له محل.

3.6.1. الجملة الوصفية [167]

استقر لدى النحاة أن الجملة نكرةٌ لدواعٍ متعددة، منها أنها تقع خبرا وصفة وحالا، وأنها تؤول بالنكرة،[168] وإنما جاز نعت النكرة بها دون المعرفة لمناسبتها للنكرة، من حيث يصح تأويلها بالنكرة، وجمهور النحاة على أن الجمل بعد النكرات صفات، ومن ثمَّ كانت المعرفة لا توصف بالجمل، لأن المعرفة اختصاص، والنكرة شيوع، والصّفة هي الموصوف في المعنى، ويستحيل أن يكون الشّيء الواحد شائعًا ومخصوصًا،[169] وهي جملة خبرية تأتي بعد نكرة محضة أو غير محضة لتخصصها، أو تزيد من تخصصها، ويكون فيها ضمير يعود على النكرة قبلها، وهي تابعة لها في الإعراب.[170]

وردت جملة الصّفة لدى سيبويه (180هـ) جملة اسمية وجملة فعلية ماضوية ومضارعية،[171] وأشار إلى أن الجملة لا تكون صفة إلا لنكرة، لأنّها تقع موقع الاسم المفرد النكرة، فهي في حكم النكرة. قال: "وأصلُ وقوع الفعل صفةً للنكرة كما لا يكون الاسُم

---

(166) مغني اللبيب، ص 553–556

(167) يخرج مصطلح الجملة الوصفية في النحو العربي إلى معنيين: أحدهما بمعنى الجملة التي تقع صفة لموصوف، وهذا الذي نحن بصدده، والآخر بمعنى الجملة المصدرة بمشتق عامل (مبتدأ صفة) مكتف بمرفوعه عن الخبر، ولهذا المعنى. انظر: الجملة الوصفية في النحو العربي، شعبان صلاح، ط1: دار غريب القاهرة 2004

(168) غير أن الرضي أشار إلى أنّ الجملة ليست نكرة ولا معرفة؛ لأن التعريف والتنكير من عوارض الذات. انظر: شرح الرضي على الكافية 2: 298 وإلى مثله ذهب بعض المحدثين. انظر على سبيل المثال: القاعدة النحوية: أحمد عبد العظيم عبد الغني، ط1: دار الثقافة، القاهرة 1990م. ص101–111

(169) انظر: الجملة الوصفية لليث عبد الحميد، ص32

(170) انظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص250

(171) انظر: الكتاب 1: 16–17 و136 و397 ومعالم التفكير في الجملة، ص110

كالفعل إلا نكرةً "[172] فمراد سيبويه بالفعل في النص السّابق هو الجملة الفعلية، كما أثبتت الدراسات السّابقة.[173]

ويفهم من كلام سيبويه وتأويله أنه جعل محل جملة الصّفة تابعًا لمحل الموصوف بدليل أنه أوّلها باسم مفرد تابع في علامته الإعرابية للاسم الموصوف بها.[174]

ووردت الإشارة إلى جملة الصّفة لدى الفرَّاء (207هـ) في غير موضع، وأطلق عليها (صلة النكرة)، والظنّ الذي أميل إليه أنه استخدم (صلة النكرة) للدلالة على جملة الصّفة الفعلية، إذ كلما استخدم الفرَّاء هذه التسمية كانت صفة جملة فعلية، أما الوصف بالاسم المفرد فكان يسميه النعت، من قبيل أن صفة النكرة كصلة الموصول، إذ قال: "ونعت النكرةمتّصل بها كصلة الذي"[175]ومما مثّل به لجملة الصّفة قوله تعالى:"(يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا)[176] وقوله: (يَرِثُنِي)تُقرأ جزما ورفعًا، قرأها يحيى بن وَثّاب جزما والجزم الوجه؛ لأن (يرثْني) من آية سوى الأولى فحسن الجزاء. وإذا رفعت كانت صلةً للولّي: هب لي الذي يرثني. ومثله: (رِبِّيَاصَدِّقُنِي) [177] و(يُصَدِّقْنِي). وإذا أوقعت الأمر على نكرةٍ بعدها فعل في أوّله الياءوالتّاء والنون والألف كان فيه وجهان: الجزم على الجزاء والشّرط والرّفع على أنه صلة للنكرة بمنزلة الذي، كقولالقائل:أعِرني دابَّةً أركبْها، وإن شئتأركبُها، وكذلك (أَنزِلْ علَيْنَامَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِتَكُونُ لَنَا) [178] ولو قال: (تَكُنْ لَنَا) كان صَوابًا. فإذا كان الفعل الذي بعد النكرة لَيْسَ للأوَّل، ولا يصلح فيه إضمار الهاء إن كان الفعل واقعًا على الرّجل فليسَ إلا الجزم؛ كقولك: هَبْ لي ثوبًا أَتَجَمَّل مع الناس لا يكون (أتجمَّل) إلا جَزْمًا؛ لأن الهاء لا تصلح في أتجمل. وتقول: أَعِرني دابَّة أركبُ يا هذا؛ لأنك

(172) الكتاب 1: 131 ولهذا نظائر في الكتاب أحصاها د. محمد فلفل. انظر: الكتاب 1: 16 و17 و21 و22 و87 و88 و128 و136 و2: 317 و348 و3: 117 ومعالم التفكير في الجملة، ص110

(173) انظر: معالم التفكير في الجملة، ص74–80

(174) انظر: معالم التفكير في الجملة، ص110

(175) معاني القرآن للفراء 1: 185

(176) سورة مريم الآية 6 قراءة الرفع لحمزة وعاصم وقراءة الجزم للباقين.

(177) سورة القصص الآية 34

(178) سورة المائدة الآية 114

تقول: أركبُها فتضمر الهاء فيصلح ذلك." [179] فالأفعال التي أوردها الفرَّاء (يرثُني، ويصدّقُني، وتكونُ، وأركبُ) جمل فعلية وقعت صفات للنكرة التي عاد إليها الضّمير، مادامت هذه الأفعال تحتمل الضّمير ظاهرًا أو مقدّرًا، في أحد وجهيها.

والفرَّاء وإن جعل جملة الصّفة صلة للنكرة فقد جعلها صفة للمحلى بأل إذا كان نكرة في المعنى، ومن ذلك النص التالي: "وقوله: (كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا) [180] يحمل من صلة الحمار؛ لأنه في مذهب نكرة، فلو جعلت مكان يحمل حاملا لقلت: كمثل الحمار حاملا أسفارا. وفي قراءة عبدالله: كمثل حمار يحمل أسفارا." [181] فجملة (يحمل) صفة الحمار، على الرّغم من أنّه محلى بأل، من قبيل أنَّ (أل) هاهنا جنسية لم تعرّف الاسم الذي دخلت عليه، ويقوي مذهب الفرَّاء قراءة التي تنكر الحمار (كمثل حمارٍ) وإن كان يجيز لها النصب على الحال.

أمّا محلية جملة الصّفة فقنصّ الفرَّاء على أنها تابعة للنكرة قبلها. قال: "(إِلاَّ أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً) [182] ترفع وتنصب. فإن شئت جعلت (تديرونها) في موضع نصبٍ، فيكون لكان مرفوع ومنصوب. وإن شئت جعلت (تديرونها) في موضع رفع. وذلك أنه جائز في النكرات أن تكون أفعالها تابعة لأسمائها"[183] ففي الآية قراءتان، ويختلف إعراب جملة تديرونها تَبعًا لهما. [184] والفرَّاء نصّ على أنَّ محل جملة تديرونها الرّفع على الصّفة تابعة لمحل (تجارةٌ) في أحد وجهي قراءة الرّفع.

---

(179) معاني القرآن للفراء 2: 161–162 وله نظائر. انظر: 1: 271و343 و2: 161–162 و300 و307 و347 و3: 155

(180) سورة الجمعة الآية 5

(181) معاني القرآن للفراء 3: 155

(182) سورة البقرة الآية 282

(183) معاني القرآن للفراء 1: 185 وانظر: 2: 300 و347

(184) وقرئت بنصب (تجارةً حاضرةً)، وقرئت بالرفع فيهما، فالرفع فيه وجهان، أحدُهما: أنها التامةُ أي: إلا أنْ تَحْدُثَ أو تقعَ تجارةٌ، وعلى هذا فتكونُ (تُديرونها) في محلِّ رفعٍ صفةً لتجارةً أيضًا، وجاء هنا على الفصيحِ، حيثُ قَدَّم الوصفَ الصريحَ على المؤول، والثاني: أن تكونَ الناقصةَ، واسمُها (تجارةٌ) والخبرُ هو الجملةُ من قوله: (تُديرونها) كأنه قيل: إلا أن تكونَ تجارةٌ حاضرةٌ مدارةً، وسَوَّغ مجيءَ اسمِ كان نكرةً وصفُه، وأمَّا قراءةُ النصب فاسمُها مضمرٌ فيها، تقديرُه: إلا أنْ تكونَ المعاملةُ أو المبايَعةُ أو التجارةُ أو المداينةُ، أو أن يكونَ أضمرَ التجارة كأنه قيل: إلا أن تكونَ التجارةُ تجارةً. انظر: الدر المصون 2: 673–674

3.6.1.1. الضّمير العائد في جملة الصفة

جملة الصّفة كجملة الخبر، يُشترط لها الضّميرالعائد رابطًا كما اشتُرط لتلك، وأقرَّ النحاة بهذا الشّرط، وهم في ذلك بين إشارة خفية ونصٍّ صريح، ولعل أقدم إشارة إلى رابط جملة الصّفة تعود إلى سيبويه (180هـ) الذي أشار إلى أنَّ التركيب الفعلي إذا وقع صفةً فالأفضل وجود الضّمير فيه رابطًا.[185]

وأجاز حذف الضمير إن كان الهاء "وهو في الوصف أمثلُ منه في الخبر وهو على ذلك ضعيفٌ ليس كحُسْنه بالهاء"[186] فإثبات الضّمير العائد أصلٌ، وحذفه جائز إذا كان الضّمير هو الهاء.

وأشار الفرَّاء (207 هـ) إلى الضّمير العائد في جملة الصّفة، وأشار إلى جواز حذفه إذا كان الهاء. قال: "وإذا أوقعت الأمر على نكرةٍ بعدها فعلٌ في أوّله الياءوالتّاء والنون والألف[187] كان فيه وجهان: الجزم على الجزاء والشّرط، والرّفع على أنه صلة للنكرة بمنزلة الذي، كقول القائل: أعِرني دابَّةً أركبُها، وإن شئت أركبُها، وكذلك: (أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا) [188] ولو قال: (تَكُنْ لَنَا) كان صَوابًا. فإذا كان الفعل الذي بعد النكرة لَيْسَ للأوَّل، ولا يصلح فيه إضمار الهاء إن كان الفعل واقعًا على الرّجل فليسَ إلا الجزم؛ كقولك: هَبْ لي ثوبًا أَتَجَمَّلْ مع الناس، لا يكون (أتجمَّل) إلا جَزْمًا؛ لأن الهاء لا تصلح في أتجمل، وتقول: أَعِرني دابَّة أركبُ يا هذا؛ لأنك تقول:أركبُها فتضمرالهاء فيصلح ذلك."[189] فالأفعال التي أوردها الفرَّاء (تكونُ، وأركب) جمل فعلية وقعت صفات للنكرة في أحد وجهيها، مادامت هذه الأفعال تحتمل الضّمير العائد إلى النكرة ظاهرًا أو مقدَّرا.

3.6.1.2. الصّفة جملة والموصوف محذوف

---

(185) انظر: الكتاب 1: 128

(186) الكتاب 1: 87 وانظر: 1: 88

(187) أي الفعل المضارع

(188) سورة المائدة الآية 114

(189) معاني القرآن للفراء 2: 161-162

الصّفة تمام الاسم الموصوف، لأنهما كالشّيء الواحد، والأصل في الصّفة لتكون تابعة أن يُذكر قبلها الاسم الموصوف، لكن الموصوف قد يُحذف لدلالة المقام عليه، وقد أشار سيبويه إلى حذف الموصوف أحيانا بعد (من) التبعيضية. (190)

وأشار الفرّاء إلى حذف النكرة الموصوفة مع بقاء صفتها، ونصّ على أن العرب تضمر بعد (مِنْ). قال: "وقوله: (مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ) (191) إن شئت جعلتها متصلة بقوله (ألم تر إلى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب)،(192) (مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ) وإن شئت كانت منقطعة منها مستأنفة، ويكون المعنى: من الذين هادوا مَنْ يحرفون الكلم، وذلك من كلام العرب: أن يضمروا (مَنْ) في مبتدأ الكلام. فيقولون: منَّا يقول ذلك، ومنا لا يقوله. وذلك أن (مِن) بعض لما هي منه، فلذلك أنَّث عن المعنى المتروك؛ قال الله تبارك وتعالى: (وما مِنَّا إِلاَّ لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ) (193) وقال (وَإِنْ مِنْكُمْ إِلا واردها) (194) وقال ذو الرّمَّة: (195)

فظلّوا ومِنْهُمْ دَمْعُهُ سابِقٌ له وآخَرُ يَثْنِي دَمْعَةَ العينِ بالْهُمَلِ

يريد: منهم من دمعه سابِق ولا يجوز إضمار (من) في شيء من الصّفات إلا على المعنى الذي نبأتك به"(196) فجملة (يحرِّفون) صفةٌ لـ (من) المحذوفة على أحد وجهيها، وكذلك جملة (دمعه سابقٌ).

3.6.2. الجملة المعطوفة

لسيبويه إشارات تشير بنظرته إلى جملة معطوفة على جملة لها محل من الإعراب، وذلك عند حديثه عن عطف الفعل المضارع على جملة جواب الشّرط الجازم. (197)

---

(190) انظر: الكتاب 2: 345-346

(191) سورة النساء الآية 46

(192) سورة النساء الآية 44

(193) سورة الصافات الآية 164

(194) سورة مريم الآية 71

(195) البيت في الديوان (فَظَلَّوا ومِنْهُمْ دَمْعُهُ غَالِبٌ لَهُ وآخَرُ يَثْنِي عَبْرَةَ الْعَيْنِ بالْهُمَلِ)
والبيت مرتبط بما قبله، والمعنى فيهما: لما وصلت الديار عرفتها، فبكيتُ على مَيٍّ بها، وهاج بُكاي بكا صحبي، فصاروا قسمين: قسم يغلبه دمعه، وقسم يرد الدمع فينهمل. انظر: ديوانه، ص485

(196) معاني القرآن للفراء 1: 271

أما لدى الفرّاء فقد وردت الإشارة إلى الجملة المعطوفة على اسم مفرد، ومن هذا القبيل قوله التالي: وقوله: (وجيهاً) قطعًا من عيسى، ولو خفضت على أن تكون نعتًا للكلمة؛ لأنها هي عيسى، كان صوابًا، وقوله: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾،[198] والكهل مردود على الوجيه، (ويكلم الناس)، ولو كان في موضع (ويكلم)، ومكلّما كان نصبا، والعرب تجعل يفعل وفاعل، إذا كانا في عطوفٍ مجتمعين في الكلام، قال الشّاعر:[199]

بِتُّ أُعَشِّيها بِعَضْبٍ باتِرٍ يَقْصِدُ في أَسْوُقِها وجَائِرِ "[200]

فكالفرّاء يُشير إلى أن جملة (ويكلم) معطوفة على الحال المفردة (وجيهاً) فأوّلها بمفرد إذ قال: وجيهاً ومكلّما.

3.6.3. جملة البدل

تعد جملة البدل من الجمل المختلف فيها عند النحاة،[201] وهي عند القائلين بها من التوابع، فإن كانت بدلا مما له محل من الإعراب كان لها محل من الإعراب، وإن كانت بدلا مما لا محل له من الإعراب كان لا محل لها من الإعراب، وشرطها عند القائلين بها أن تكون أكثر وضوحا أو تحديدا مما أبدلت منه.[202]

ويبدو أن لدى سيبويه ما يوحي بقوله بالجملة الواقعة بدلاً، كما أثبت ذلك المعنّيون بالبحث النحوي.[203]

أما الجملة المبدلة لدى الفراء فقد وردت ملامح لها، غير أنه دلَّ عليها بمصطلح التفسير. قال: "وقوله: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[204] قرأتِ القرَّاءُ بجزم (يضاعفْ)، ورفَعه عاصم ابن أبي النَّجود- والوجه الجزم - وذلك أن كُلّ

---

(197) الكتاب 3: 90-91

(198) سورة آل عمران الآية 46

(199) الضمير في أعشّيها للإبل، والمعنى فيه: أنه ينحرها للضيفان، ويروى: بات يغشّيها بعضبٍ.. والبيت غير منسوب. انظر: الخزانة 5: 141 والمعجم المفصّل 10: 139

(200) معاني القرآن للفراء 1: 213

(201) انظر: مغني اللبيب ص450 وإعراب الجمل وأشباه الجمل ص144-145

(202) انظر: معالم التفكير في الجملة، ص130

(203) انظر: الكتاب 3: 86-87 ومعالم التفكير في إعراب الجملة عند سيبويه، ص 131

(204) سورة الفرقان الآيتان 68-69

مجزوم فسَّرته ولم يكن فعْلاً لَما قَبْلَه فالوجه فيه الجزم، وكان فعلاً لما قَبلَه رفعْته، فأَما المفسِّر للمجزوم فقوله (وَمن يَفْعلْ ذلِكَ يَلْقَ أَثَاماً) ثم فسّر الأثام، فقال: يُضَاعَفْ لَه الْعَذَابُ) ومثله في الكلام: إن تكلّمني تُوصِني بالخير والبِرّ أقبلْ منك؛ ألا ترى أنك فسَّرت الكلام بالبِرّ ولم يكن فعلاً له، فلذلك جَزمت، ولو كان الثاني فِعلا للأَوّل لرفعته، كقولك: إن تأتنا تطلبُ الخير تجدْه؛ ألا تَرى أنك تجِد (تطْلب) فعلاً للإتيان كقيلكَ: إن تأتنا طالًبا للخير تجده" [205] فالفرَّاء في النص السّابق جعل الفعل (يضاعف) بدلا من الفعل (يلقَ) ودلّ على هذا الإبدال بمصطلح التفسير، والدليل على أنه قصد به الإبدال أنه نصّ على أنه في معناه (تفسير له في المعنى)، وأنه نصّ على جزمه، ولا وجه لجزمه إلا بالإبدال من الفعل المجزوم، مثلما مرّ عند سيبويه من قبلُ.

3.7. الخاتمة

استخدم الفرّاءُ مصطلح الجملة استخداما صريحًا، وكان بذلك أول مَنْ استخدم مصطلحَ الجملة بمعناه الاصلاحي للدلالة عليها، وعبّر عنها بمصطلحات أخرى كـ الكلام، والفعل، والموضع. وقد وردت لديه الإشارة إلى الجمل التالية:

جملة الخبر، ونصَّ على أنَّ موضعها الرّفع، وأورد الخبر جملة فعلية فعلها طلبي، جملة اسمية، جملة شرطية، وأجاز دخول الفاء في جملة الخبر إذا كان المبتدأ اسما موصولا أو نكرة موصوفة، وأشار إلى الضّمير العائد في جملة الخبر وعلى حذفه، وسمّاه (راجع الذكر) ومن نصه على الضّمير العائد، ونصّ على حذف الضّمير العائد إذا كان المبتدأ لفظ (كلّ)، وأشار إلى حذف جملة الخبر بعد (أَمّا) على إضمار القول استغناء بالمقول.

ووردت عنده الإشارة إلى جملة المفعول به ونصّ على أنّ محلها النصب، ونصّ على أنها تقع بعد القول حكاية، وبعد ما يرادف القول وبعد أفعال الظن واليقين، وتحدّث عن تعليق الفعل عن العمل عند دخول الاستفهام على معمول الفعل، وسماه إبطالاً.

وأشار إلى الجملة المضاف إليها عند حديثه عن أسماء الزّمان، كاليوم والحين والسّاعة وإذ وإذا، وأنَّ أسماء الزّمان، كاليوم وحين وإذ وإذا تضاف إلى الجملة الفعلية التي فعلها ماض أو مضارع، أو إلى الجملة الاسمية المخبر عنها بالفعل.

---

(205) معاني القرآن للفراء 2: 273 ولذلك نظير آخر. انظر: 1: 92

وللفراء إشارات إلى الجملة الحالية، لكّنه عّبر بمصطلح القطع، وأّولها باسم مشتق منصوب، ووردت لديه الجملة الحالية جملة فعلية ماضوية، ومضارعية مثبتة، أوجب اقتران الجملة الفعلية الماضوية التي تقع حالا بـ (قد) ظاهرة أو مقّدرة.

ونـصَّ الفراء علـى أنَّ جـواب الجـزاء إّمـا أنْ يـُستقبل بجـزم أو بالفـاء، وأجـاز أن تـُضمر، وأنه ممن قال إنَّ الشّرطين المتتاليين يكتفيان بجواب واحد، ومن الجمل التي أوردها مقترنة بالفاء الجملة الاسمية والجملة الفعلية التي فعلها طلبي، والجملة الفعلية المصدرة بـ قد والجملة الفعلية المصدرة بلا، وأجاز إضمار جواب الشّرط إذا عُرِف وفـُهم معناه، وإذا دخلت على أداة الشّرط أداة استفهام، لأن الجواب يصبح للاستفهام لا للشرط.

ووردت الإشارة إلى جملة الصّفة لدى وأطلق عليها (صلة النكرة)، ونصّ الفرَّاء على أنها تابعة للنكرة قبلها، وأجاز حذف الضمير إن كان الهاء، وأشار إلى حذف النكرة الموصوفة مع بقاء صفتها بعد (منْ). ووردت الإشارة لديه إلى الجملة المعطوفة على اسم مفرد، ووردت ملامح للجملة المبدلة غير أنه دلَّ عليها بمصطلح التفسير.

وآخر دعوانا أنْ الحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أبو زكريا الفراء، أحمد مكي الأنصاري، ط: المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب.

ارتشاف الضرب من لسان العرب، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تح: رجب عثمان، ط1: مكتبة الخانجي – القاهرة 1998م

الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، ط: دار الكتب العلمية – بيروت.

الأصول في النحو، أبو بكر ابن السراج، تح: عبدالحسين الفتلي، ط1: بيروت 1985م

إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، ط5: دار القلم العربي – حلب 1989م.

بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، ط1: القاهرة 1996

تعدد الأوجه في التحليل النحوي، د. محمود حسن الجاسم، ط1: دار نمير – دمشق2007م

الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، محمد إبراهيم عبادة ، ط3: دار الكتاب العربي– القاهرة، 1989م

الجمل في النحو، عبدالقاهر الجرجاني، تح: علي حيدر، ط: دمشق 1972م

الجملة الشرطية عند النحاة العرب، إبراهيم شمسان، ط:1 مصر1401 هـ 1981م

الجملة النحوية نشأة وإعرابا، عبدالفتاح الدجني ط1: الكويت 1987م

الجملة الوصفية في النحو العربي، شعبان صلاح، ط1: دار غريب – القاهرة 2004م

الجملة الوصفية في النحو العربي، ليث أسعد عبدالحميد، ط1: دار الضياء – عمان 2006م

حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان، تح: طه عبد الرؤوف سعد، ط: المكتبة التوفيقية.

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تح: عبد السلام هارون، ط: مكتبة الخانجي 1997م.

الدر المصون، للسمين الحلبي، تح: أحمد محمد الخرّاط، ط: دار القلم – دمشق 1406هـ

سر صناعة الإعراب ابن جني، تح: د.حسن هنداوي، ط1: دار القلم – دمشق 1985م

شرح التسهيل لابن مالك، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط: هجر.

شرح الرضي على الكافية، الرضي الأستراباذي، تح: يوسف حسن عمر، ط: جامعة قاريونس– بنغازي1996م

الفصول المفيدة في الواو المزيدة، للعلائي الدمشقي، تح: حسن موسى الشّاعر، ط: دار البشير – عمان 1990م

القاعدة النحوية، أحمد عبدالعظيم عبدالغني ط: دار الثقافة – القاهرة 1990م

الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح: عبدالسلام هارون، ط1: دار الجيل – بيروت.

الكتاب، سيبويه، ط1: بولاق– مصر.

لسان العرب، ابن منظور ط: دار صادر – بيروت.

محاضرات (في إعراب الجمل وأشباهها) وضع الأستاذ المرحوم محمد الإنطاكي 1980م

المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الإنطاكي، ط4: دار الشرق العربي – بيروت.

مدخل إلى دراسة الجملة العربية، محمود أحمد نحلة، ط1: بيروت 1988م

معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، د. محمد عبدو فلفل، ط1: دار العصماء– دمشق2009م

معاني القرآن، الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد، ط3: بيروت – عالم الكتب1983م

معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تح: د.عبدالجليل عبده شلبي، ط: عالم الكتب–بيروت1989م

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تح: مازن المبارك وزميله ط2: دار الفكر – بيروت

المقتصد في شرح الإيضاح، عبدالقاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر مرجان، ط: دار الرشيد– العراق 1982م

المقتضب، المبرد تح: محمد عبد الخالق عظيمة، ط: عالم الكتب – بيروت.

نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله السهيلي، تح: محمد إبراهيم البنا، ط2: دار الاعتصام

نحو القرّاء الكوفيين، خديجة أحمد مفتي، ط: 1 دار الندوة الجديدة – بيروت 1985م

البحوث والمقالات

بحث (أقائٌم أخواك) وطريقة تفسيره عند سيبويه والرضي بالاعتماد على مفهومي الموضع والمثال، عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة المجمع اللغة العربية في القاهرة، الجزء82

(مشكلة الإضافة إلى الجملة واقتراح لحلها) د. علي ميرلوحي فلاورجاني، وريحانة ميرلوحي فلاورجاني، مجلة جامعة دمشق . المجلد 27. العددان 1+2 عام 2011م